

منتدى حوار القضاة الأفارقة
African Judges dialogue forum



يدا بيد، من أجل بناء مستقبل أفضل للطفولة الإفريقية

عدد خاص باللقاء العلمي الاول لمنتدى حوار القضاة الأفارقة





"..فيجب ألا تنحصر جهود حماية الأطفال في الحفاظ على سلامتهم الجسدية والمعنوية والنفسية بل ينبغي أن تقترن أيضا بتوفير الشروط الكفيلة بالنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

النطق الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،
في الكلمة التي وجهها إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة لقممة منظمة المدن
والحكومات المحلية المتحدة الأفريقية " إفريقياستى " بمناسبة إطلاق حملة مدن أفريقية
بدون أطفال شوارع بتاريخ 24 نونبر من سنة 2018 بمراكش، والتي قامت بتلاوتها
صاحبة السمو الأميرة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل

ديباجة

في خضم الدينامية الإيجابية للمملكة المغربية على الصعيد الإفريقي، تم تأسيس جمعية مهنية سميت " بمنتدى حوار القضاة الأفارقة "، التي تشكل خلية علمية خاضعة للقانون المغربي، يطمح أعضائها الى إبراز كفاءة القاضي المغربي والإفريقي عامة، من خلال توفير مجال لتبادل الخبرات والتجارب والمساهمة في تطوير المجال القانوني و القضائي ، كما تروم الى خلق فضاء للتواصل بين القضاة والإسهام في التعريف بالقوانين والعمل القضائي المغربي والإفريقي، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف لمواكبة الجهود والمبادرات الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى إحياء الدور التاريخي النشط للمملكة المغربية في المنتظم الإفريقي، ترسيخا لديبلوماسية قضائية بما يعزز الدور المحوري للمملكة كشريك فعال ودائم لدول قارتنا الإفريقية تحت القيادة المولوية السديدة لمولانا امير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس اعز الله امره وايده.

وذلك وفقا للمقتضيات القانونية التالية:

- دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011 وخاصة الفصلين 12 و111 منه؛
- القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر الأمر بتنفيذه بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.41 المؤرخ في 14 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016) ولا سيما المادة 38 منه؛
- الظهير الشريف رقم 1-58-376 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958، والذي تم تغييره وتتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 01.02.206 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1423 الموافق 23 يوليوز 2002، والمتعلق بتأسيس الجمعيات ذات الصبغة الغير السياسية.



كلمة رئيسة المنتدى

كان تعييني قاضية وممثلة
المملكة المغربية بالمحكمة الإدارية
للاتحاد الافريقي سنة 2019 تجربة
جديدة أتاحت لي فرصة التفكير بجمعية
قضاة زملاء آخرين في إطلاق مسلسل
إحداث جمعية مهنية قصد استثمار
كفاءة القاضيات والقضاة المغربية
والأفارقة عموما والاسهام في تطوير



الترسانة القانونية والقضائية.

في هذا الإطار، يعتبر المنتدى فضاءا علميا يروم تسهيل سبل الحوار والتواصل المستدام بين خبراء
في هذا المجال.

وكما لا يخفى عليكم، تميزت سنة 2020 بالأزمة الصحية العالمية المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد

19 وبتداعياتها السوسيو اقتصادية على قارتنا الافريقية خاصة.

ومع ذلك فقد أبانت الدول الافريقية على تألفها وتماسكها في تدبير هذه الجائحة، كما أبانت عن

تضامن مختلف مكوناتها على المستويين الفردي والجماعي.

ورغم فرض الحجر الصحي لمواجهة تفشي جائحة كوفيد 19 إلا أن هذا الوضع لم يحل دون

الاسترسال في إعداد الوثائق التأسيسية للمنتدى.

بل ان جهود إحداه المنندی أخذت بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة التي انبثقت من عمق حالة الاستعجال من خلال اللجوء الى استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل تحقيق غاية احداث المنندی رغم كل الظروف.

منندی حوار القضاة الافارقة - جمعية مهنية مشكلة من قضاة وخاضعة للقانون المغربي يوجد مقرها بالرباط بالمملكة المغربية، وهو يشكل فضاء علميا للحوار وتبادل الآراء والخبرات والتجارب القضائية والقانونية المشتركة بين القضاة المغربية الممارسين والمتقاعدين ونظرائهم من باقي الدول الافريقية.

يندرج احداث المنندی في إطار السياق الذي نتج عن الدستور الجديد للمملكة المغربية الصادر سنة 2011 وكذا عن القانون التنظيمي المتعلق بوضعية القضاة والذي يمنحهم الحق في تكوين جمعيات مهنية في انسجام تام مع واجب التحفظ وأخلاقيات المهنة.

واعمالا للتوجيهات الملكية السامية التي ما فتى جلاله الملك محمد السادس نصره الله ينير بها أسرة القضاء قصد حثهم على التقيد بمبادئ الاستقلال والتجرد والوقار عند ممارسة القضاة لحقوقهم الدستورية.

ونخص بالذكر الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس الى أسرة القضاء بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الاعلى للقضاء بتاريخ 12 أبريل 2004 والتي جاء فيها:

"وادراكا منا بأن التزام القضاة بمسؤوليتهم الجسيمة في جو من الاستقلال والتجرد والوقار لا يحرمهم من التعبير عن آرائهم البناءة كقوة اقتراحية الإصلاح القضاء وإيجاد كل الوسائل الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة كاملة في التزام بقانون وأخلاقيات وخصوصيات رسالتهم النبيلة"

كما يندرج احداث المنندی كذلك في سياق عودة المملكة المغربية إلى أحضان عائلتها الافريقية الكبيرة وما توليه من اهتمام بتقوية التعاون بين الدول الافريقية الشقيقة.

وقد اشار عاهلنا الهمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه امام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لرؤساء الدول ورؤساء حكومات دول الاتحاد الافريقي بتاريخ 31 يناير 2017 أكد على انه:

"لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا اخترنا العودة للقاء أسرتنا، وفي واقع الأمر فإننا لم تغادر أبدا هذه الأسرة.

ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي فإن الروابط لم تنقطع قط بل إنها ظلت قوية كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها"

في هذا السياق يروم قضاة وقاضيات مؤسسي المنتدى الى خلق إطار عمل تشاركي افريقي هدفه تسهيل سبل الحوار وتبادل الآراء فيما بينهم وبين زملائهم من باقي الدول الافريقية حول المواضيع ذات الصلة بالمجالين القانوني والقضائي.

وفي هذا الإطار لا يسعني الا ان أرحب بزملائي القاضيات والقضاة وممثلي الجمعيات والذين يمكنهم الانخراط في المنتدى بصفتهم أعضاء منخرطين أو أعضاء مراسلين أو أعضاء شرفيين يتم انتقاؤهم من بين الشخصيات القضائية المغربية أو من بين الشخصيات المنتمية لدول افريقية للإسهام في أنشطة المنتدى في إطار الاحترام التام للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل وتقاليد و اخلاقيات مهنة القضاء .

جميلة صدقي

رئيسة منتدى حوار القضاة الافارقة

الورقة التقديمية للندوة العلمية مراكش غشت 2024

تعتبر المملكة المغربية من البلدان الأولى التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989 بنيويورك كما وقعت سنة 1992 على الإعلان العالمي من أجل الحفاظ على حياة الطفل ورعايته وتنشئته، فضلا عن كونها قطعت أشواطاً مهمة في تنزيل استراتيجية النهوض بأوضاع الطفولة في إطار السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب " 2015-2025".

وعلى هامش الاحتفال باليوم العالمي للطفل الإفريقي الذي يصادف يوم 16 يونيو من كل سنة، ينظم منتدى حوار القضاة الأفارقة بشراكة مع رئاسة النيابة العامة ومنظمة الهجرة الدولية، المكتب الإقليمي (O.I.M) التابع لهيئة الأمم المتحدة وبرنامج الهجرة الإقليمي في إفريقيا (ARMP)، لقاءً علمياً تحت عنوان "الطفولة الإفريقية بين الهجرة والاستغلال والاتجار" خبرات وتجارب الأنظمة القضائية الإفريقية" وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 26 و28 غشت 2024 بمدينة مراكش.

إن شراكة منتدى حوار القضاة الأفارقة مع رئاسة النيابة العامة في تنظيم هذا اللقاء مبعثه حرص المنتدى على إغناء مضامينه وإبراز الأدوار النموذجية التي تضطلع بها مؤسسة رئاسة النيابة العامة بالمملكة المغربية في مجال حماية الطفل وتكريس الممارسات الفضلى في مكافحة شتى مظاهر العنف والاستغلال والاتجار والمس بحقوقه الأساسية، كما سيغني رصيد هذا اللقاء العلمي من خلال إبراز الأدوار المختلفة التي تقوم بها النيابة العامة بالمملكة المغربية في المجالات ذات الصلة، إضافة إلى تسليط الضوء على المجهودات المبذولة من طرف قضاةها في هذا الإطار.

وهي مناسبة أيضاً لتكريس وتعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المهنية للقضاة بشكل عام في إغناء الحوار والنقاش وتبادل الخبرات بين القضاة في إطار تعاون بناء وهادف مع المؤسسات ومنها على وجه الخصوص المؤسسات القضائية الوصية على القضاة وأجهزة القضاء.

هذا وسيعمل المشاركون من دول السنغال، ساحل العاج، الموزمبيق، التوغو، إفريقيا

الوسطى، تونس، موريتانيا إلى جانب المملكة المغربية، وخبراء دوليين من الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس أوروبا والمرصد الإفريقي للهجرة التابع للاتحاد الإفريقي والجمعيات المهنية القضائية المغربية على تدارس وتبادل وجهات النظر من أجل بسط تحديات الهجرة وضمان احترام الحقوق وكرامة جميع الأفراد المعنيين وفقاً لأهداف المنتدى التي أساسها الحوار القانوني والقضائي.

من جهة أخرى لا بد من التأكيد أيضا على أن الشراكة مع منظمة الهجرة الدولية، المكتب الإقليمي (O.I.M) التابعة لهيئة الأمم المتحدة وبرنامج (ARMP)، بالتعاون مع مؤسسات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية، ستوفر منبرا مهما للحوار والتعاون الهادفين إلى معالجة مختلف القضايا ذات الصلة بموضوع الهجرة إلى جانب المواضيع التي سوف يتم تناولها خلال هذا اللقاء، كالإتجار بالبشر ومقاواة مرتكبيه وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وعدم استغلال الأطفال في مختلف المجالات، وحماية المهاجرين، ومساعدتهم على العودة الطوعية وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية، فضلا عن عرض الجهود المتواصلة لتنفيذ استراتيجيات الهجرة غير الشرعية، وستقدم مقترحات الجهات المنخرطة لتصوراتها حول سبل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي عبر دول القارة الإفريقية على وجه الخصوص، مع استحضار الدور الحيوي الذي تلعبه المملكة المغربية لضمان الحركة الآمنة للأشخاص والبضائع والأموال عبر شمال أفريقيا، وذلك اعتبارا لحدوده وموقعه الجيوستراتيجي.

1. السياق العام للمنتدى:

يشكل منتدى حوار القضاة الأفارقة مركزا علميا بتشكيلة قضائية في صيغة جمعية مهنية جذوره في المغرب بينما تمتد فروعه إلى باقي الدول الإفريقية.

فمنذ تأسيسه سنة 2021، أضحى المنتدى يضم حوالي أربعين 40 قاضيا ينتمون إلى 18 بلد إفريقي من الجهات الخمس، كما أنه يتوفر على صفة ملاحظ لدى جمعية المدعين الأفارقة عن منطقة شرق إفريقيا وهو عضو في الجمعية الدولية للمدعين AIPP وفي الجمعية الدولية للمدعين الفرونكوفونيين AIPPF وعضو في الجمعية الدولية للنساء القاضيات.

ويسعى المنتدى من خلال أولى تظاهراته المتمثلة في اللقاءات العلمية المزمع الشروع في تنظيمها في إطار خطة العمل 2024 – 2026 وفقا لما تم المصادقة عليه بالاجتماع الأخير الذي انعقد بأديس أبابا بتاريخ أبريل 2024، إلى إبراز كفاءة القاضي المغربي والإفريقي، من خلال توفير مجال لتبادل الخبرات والتجارب والمساهمة في تطوير الترسنة القانونية الإفريقية في المجال القانوني، والعمل على تقريب وجهات النظر بشأن الممارسات الجيدة وتبني الأفضل منها، كما يروم خلق فضاء للتواصل بين القضاة والإسهام في التعريف بالقوانين وتبسيط الضوء على العمل القضائي بالقارة الإفريقية.

وإن هذا المنتدى، إذ يطمح إلى أن يضم قوة اقتراحية في سبيل إغناء الحقل القانوني والقضائي على المستويين القاري والدولي، فإنه يسعى إلى دعوة كافة الدول الأعضاء، والأطراف ذات الصلة إلى العمل يدا بيد من أجل خلق بيئة إفريقية سليمة وإنسانية، تأخذ رفاهية المهاجرين وأمتهم وأمانهم بعين الاعتبار.

2. أهداف المنتدى:

إن الغايات التي يطمح المنتدى إلى تحقيقها باعتباره فضاءً علمياً قانونياً وقضائياً، تركز أساساً على الأهداف التالية:

- تأمين التواصل بين القضاة المغاربة ونظرائهم بالدول الإفريقية، لخدمة القضاء والارتقاء به إلى المرتبة المناسبة كرمز للعدالة والثقة؛ وضمان نجاعة الإجراءات القضائية في مجال محاربة الجريمة؛
- تثمين كفاءة القضاة المغاربة والأفارقة بشكل عام، وذلك من خلال إتاحة المجال لدعم التفاهم المتبادل وتشجيع التعاون الفعال والمساهمة في تطوير الموروث القانوني والقضائي مع اعتبار الطابع العابر للحدود للجرائم المرتبطة بموضوع الهجرة؛
- التعريف بالهيئات القانونية والقضائية الجهوية والإقليمية على الصعيد الإفريقي وتحديد نقاط الالتقاء ونقط الاختلاف فيما بينها بما يكفل سلامة إجراءات التعاون القضائي بين هذه الهيئات؛
- ترسيخ القيم والأخلاقيات والتقاليد المهنية والاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال.
- تنمية التعاون وإبرام شراكات مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بأهداف المنتدى.



الكلمة الافتتاحية للضيوف المتميزين





كلمة السيدة جميلة صدقي رئيسة منتدى حوار القضاة الافارقة

- السيد Willie Crump ، ممثل الادعاء العام بمكتب التحقيقات الأمنية- الولايات المتحدة الأمريكية
- السيد القنصل العام
- السيد أحمد والي علي ممثل السيد رئيس النيابة العامة.
- السيدة كريمة مكيفة رئيسة جمعية الكرم لحماية الطفولة بمراكش وعضوة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- السيدة GOMEZ MORTE Carmen رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب.
- الدكتور رسول ممثل منظمة الهجرة الدولية المنسق الدولي لبرامج دول شمال إفريقيا والسودان.
- السيدات والسادة أعضاء منتدى حوار القضاة الأفارقة من الدول الإفريقية الحضور الكريم، كل بصفته واسمه؛

يطيب لي أن أرحب بالحضور الكريم، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء منتدى حوار القضاة الافارقة، في هذا اللقاء العلمي الذي يتناول موضوع الطفولة الافريقية بين الهجرة والاستغلال والاتجار، والذي يتم تنظيمه في إطار شراكة مع رئاسة النيابة العامة بالمملكة المغربية ومنظمة الهجرة الدولية - المكتب الاقليمي التابع لهيئة الأمم المتحدة- وبرنامج الهجرة الإقليمي في افريقيا وبدعم من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والقنصلية العامة لها بالمملكة المغربية.

واسمحولي حضرات السيدات والسادة ان احيطكم علما بان منتدى حوار القضاة الافارقة بادر الى تنظيم هذا اللقاء، في اطار خطة عمله 2024-2026 المصادق عليها في اجتماع اعضائه الاخير باديس

ابا خلال شهر ابريل الماضي، ومن منطلق اقتناعه التام بان تكامل جهود المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية يعد مدخلا اساسيا لتحقيق الرقي الواجب بالممارسة القضائية الى ما يكفل تكريس الحقوق والحريات وفق المعايير المنشودة دوليا. ويعد المنتدى جمعية مهنية بتشكيلة قضائية ، اتخذ كمقر له المملكة المغربية وله فروع تمتد الى ما يقارب 18 بلدا ، وادواره وبرامجه تجسد في ابعادها دبلوماسية قضائية تعزز الدور المحوري للمغرب ، كشريك فعال ودائم لدول القارة الافريقية ، وكرائد في التعاون البناء والمستدام جنوب جنوب.

ويسعى المنتدى الى توفير مجال اوسع لتبادل الخبرات والتجارب ، والمساهمة في تطوير الاطار القانوني بمختلف دول افريقيا، واشاعة الممارسات الفضلى في مجال الممارسة القضائية. بالاضافة الى خلق تواصل مستدام بين القضاة بما يكفل الارتقاء بالقضاء الى ما يعزز دوره المحوري في مكافحة الجريمة واحقاق العدالة في اطار الالتزام بالقانون واحترام الحقوق ، فضلا عن كل ما يمكن ان ينمي التعاون والشراكات مع مختلف الهيئات المعنية محليا واقليميا ودوليا. ولا يمكنني في هذا الصدد الا ان اعبر لكم عن تمنيي للتطلع الواعد والمسؤول لاعضاء المنتدى نحو تنزيل اهدافه وخطة عمله، وعزمهم على المضي قدما في النهج القائم على الانفتاح والتواصل بغية تطوير نظمنا القضائية والقانونية في قارتنا الافريقية الى ابعد مستوى ممكن.

حضرات السيدات والسادة؛

ان واقع الطفولة الافريقية ، ووفق العديد من التقارير القارية والدولية يسائلنا جميعا، ويضعنا امام تحد لا مثيل له، بفعل ما تعكسه من تدن وهشاشة واستفحال للاستغلال والعنف والاهمال، ومن تحقير لمبادئنا التي تسمو بالطفل والاسرة في فكرنا ومنظورنا لهما كنواة اساسية في المجتمع ،لا يجب انكار دورها في التنمية والازدهار.

وتزداد معاناة الطفولة الافريقية تعقيدا كلما صادفت في بعض الدول معتقدات وقيم وممارسات متجذرة عبر التاريخ، تعيق الى حد بعيد ما تتطلع اليه افريقيا من نمو وازدهار ومواكبة للتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. بل ان هاته المعاناة لا تختزل اسبابها في الهشاشة والفقر وقلة الامكانيات، وانما تجد مجالا اوسع في مظاهر العنف التي يتعرض اليها الطفل الافريقي ، والذي يتخذ اشكالا متنوعة تزيد من مكافحته تعقيدا وصعوبة ، وتجعله يتخذ منحى خطيرا في سياق الافريقي المهدد دوما بالنزاعات المسلحة والعمليات الارهابية والهجرة الغير الشرعية وقساوة المناخ والظروف البيئية.

فاذا كانت مظاهر العنف ضد الطفل الافريقي تتنوع بين العنف الرقبي والعنف الجسدي والعنف العاطفي والاهمال والاستغلال الجنسي وغيرها من مظاهر التعنيف التي تدمر الطفل وتمحو ملامح البراءة المتأصلة فيه منذ ولادته. فان التهجير القسري بضغط من الاسر ومن قساوة ظروف العيش

يشكل مظهرا من اقصى مظاهر العنف الممارس في حق الطفل الافريقي ، بل انه تجتمع فيه كل اشكال العنف السالفة الذكر ، خاصة عندما يكون هؤلاء الاطفال المهاجرين غير مرافقين لذويهم. وتجدهم عرضة للاتجار و للاستقطاب والتجنيد في اعمال ارهابية او في عمليات اجرامية مرتبطة بالمخدرات والتهريب.

حضرات السيدات والسادة؛

موضوع تعنيف الأطفال وبالإضافة إلى كونه يكلف العالم كل سنة أموالا طائلة تشكل نسبة مائوية مرتفعة من الناتج الداخلي الخام العالمي فإن خطورته تزداد مع الإكراهات والمعيقات البنوية التي تعاني منها القارة الافريقية والمرتبطة أساسا بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وضعف الامكانيات والقصور على مستوى التشريعات والقوانين المرتبطة بالحقوق والحريات والاستثمار وبحماية الاطفال على وجه الخصوص وكذا غياب استراتيجيات وطنية مندمجة تضع النهوض بوضعية الاطفال وحمائهم وضمان حسن رعايتهم في صلب الاهتمامات الرئيسية للدولة ، مما يفترض معه أن الجهد الواجب اعماله لتخطي هذا الوضع يستلزم رؤية شمولية وتعبئة قصوى تنخرط فيها كل الاطراف والمؤسسات والجهات المعنية، وتراعي جميع الجوانب المكرسة للعناية بالطفل في مختلف اوضاعه واحتياجاته. ولا ابلغ من الاستدلال على ذلك بما تفضل به جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأعز أمره في الرسالة السامية التي وجهها الى المشاركين في اشغال الدورة الثامنة لقممة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الافريقية " افريستي" بمناسبة اطلاق حملة مدن افريقية بدون أطفال شوارع بتاريخ 24 نونبر من سنة 2018 بمراكش، والتي قامت بتلاوتها صاحبة السمو الاميرة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، حيث قال جلالتة "..فيجب الا تنحصر جهود حماية الاطفال في الحفاظ على سلامتهم الجسدية والمعنوية والنفسية بل ينبغي ان تقترن ايضا بتوفيرالشروط الكفيلة بالنهوض باوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" انتهى قول جلالتة.

حضرات السيدات والسادة

ان لقاءنا العلمي هذا ومن خلال محاوره، وتجربة الخبراء المتدخلين، يشكل أرضية مناسبة لمكاشفة وضعية الطفل الافريقي المهاجر وما قد يلحقه من تعنيف وأذى جسدي ونفسي، ومناسبة أيضا للاحاطة ولو جزئيا بالمعيقات التي تعترض انظمتنا القضائية في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها الطفولة الافريقية في هذا الاطار، ومنها على وجه الخصوص ما يتصل بالمنظومة القانونية ذات الصلة، وكذا بالممارسات القضائية المتصلة بالحماية القضائية لهؤلاء الاطفال. ولعل تجارب بعض الدول، ومنها المملكة المغربية، في مجال مكافحة الارهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية وحماية الاطفال والتصدي

لانتهاكات التي تطال حقوقهم وسلامتهم الجسدية والنفسية ، ستشكل ارضية مناسبة للنقاش وتبادل الافكار ، وقيمة مضافة ونوعية لما يتم بذله قاريا ودوليا في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة:

قيل ان زمن المبادئ مضى وهذا زمن الهجرة، وكان الهجرة والمبادئ لا يتفقان في زمننا هذا. انه تحد يواجهنا جميعا، كل من موقع اختصاصه ومسؤولياته. ومسؤوليتنا كقضاة تبدو وكأنها الفيصل في جعل المبادئ الفضلى لحقوق الانسان وحقوق الطفل على وجه الخصوص مرتكزا اساسيا وجوهريا لحماية ورعاية طفولتنا وجعلها في مامن من التهجير والعنف والاهمال وكل اوجه الاستغلال والتهميش .
ختاما اجدد شكري لشركاء المنتدى في هذا اللقاء العلمي ومتمنيااتي للحضور الكريم بالتوفيق والنجاح في اشغاله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



كلمة ممثل السيد رئيس النيابة العامة، السيد أحمد والي علمي رئيس
قطب الدعوى العمومية وتتبع تنفيذ السياسة الجنائية وتحليل
ظاهرة الجريمة



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

- السيدة رئيسة جمعية منتدى حوار القضاة الأفارقة.
- السيد ممثل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- السيدة المديرية التنفيذية للمرصد الوطني لحقوق الطفل.
- السيدة GOMEZ MORTE Carmen رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب.
- السيد ممثل منظمة الهجرة الدولية المنسق الدولي لبرامج دول شمال إفريقيا والسودان.
- حضرات السيدات والسادة، الحضور الكريم كل باسمه وصفته والتقدير والاحترام
الواجب له.

أيتمها السيدات والسادة الأفاضل:

شرف واعتزاز كبير ان أحضر معكم هذا اللقاء العلمي الذي ينظمه منتدى حوار القضاة الأفارقة بشراكة مع رئاسة النيابة العامة ومنظمة الهجرة الدولية، والمكتب الإقليمي التابع لهيئة الأمم المتحدة وبرنامج الهجرة الإقليمي في إفريقيا والذي اختير له موضوع تحت عنوان "الطفولة الإفريقية بين الهجرة والاستغلال والاتجار خبرات وتجارب الانظمة القضائية الإفريقية."

حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

إن المغرب باعتباره جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، فقد حرص منذ زمن بعيد على إعطاء قضايا الطفولة العناية اللازمة وجعلها من أولويات السياسات العمومية للدولة. وما يؤكد هذا الطرح هو

المبادرة الملكية المتمثلة في انتقال المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه شخصيا إلى نيويورك من أجل التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتي تمت المصادقة عليها لاحقا سنة 1993. وهو الأمر الذي يعكس مكانة قضايا الطفولة لدى جلالته رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان.

وسيرا على نهج والده المنعم، واصل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله مسيرة العمل من أجل الطفولة، وأولاها عناية خاصة سواء على مستوى الحماية الجسدية والنفسية أو على مستوى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونستحضر في هذا الإطار مقتطفات من رسالة جلالته السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة الذي انعقد في 21 فبراير 2018 بالرباط والذي جاء فيه "وكما تعلمون، فإن ضمان حقوق الأطفال يمر قبل كل شيء عبر تمكينهم من حقوقهم الأساسية، في الصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية، التي تنص عليها أيضا أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن دعوة صريحة لمحاربة العنف ضد الأطفال..". انتهى النطق الملكي السامي.

ومن جهة أخرى، شكل الالتزام الشخصي لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، محددًا حاسمًا في النهوض بحقوق الطفل ببلادنا؛ حيث تمكن هذا المرصد من خلق دينامية وطنية هامة من خلال مبادراته النوعية لفائدة الأطفال في مختلف المجالات، كما كان دوره بارزا في الارتقاء بحقوق الطفل وتعزيزها، من خلال الدفع بالعديد من الأوراش المهيكلية.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

في ظل هذه الدينامية الوطنية التي رفعت تحدي أعمال المبادئ والحقوق الواردة في بنود اتفاقية حقوق الطفل والاعلان الدولي "عالم جدير بأطفاله" عملت بلادنا على وضع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025. التي تعتبر بمثابة ميثاق وطني انخرط فيه الجميع من أجل إدراج بعد حماية الطفولة في مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومما لا شك فيه أن المغرب عرف تطورا مهما في مجال حقوق الطفل، محققا نتيجة ذلك العديد من المكتسبات بفضل الجهود المبذولة، على المستوى التشريعي والتنظيمي، وهو ما يجب تثمينه والعمل بكل جد وحزم على تعزيزه والارتقاء به إلى مصاف التجارب والممارسات الحسنة على المستوى الدولي وكذا الإفريقي. وما هذه المكتسبات إلا انعكاس للتوجهات الكبرى التي وضعها دستور 2011، والذي شكل منعطفًا تاريخيًا إضافيًا، ارتقى بحق الطفل في الحماية وجعله حقا دستوريا، إذ نص صراحة في الفصل 32 منه على واجب الدولة في توفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال دون استثناء.

وإذا كان العنف ضد الأطفال له مظاهر متعددة، تختلف باختلاف أنماطه والجهات الصادر عنها، فإن التصدي الفعال له يقتضي نهج مقارنة تشاركية مندمجة متعددة الأبعاد، وبذلك تكون أجهزة

العدالة منخرطة بدورها في هذا المسار وهو ما تأتي من خلال مخطط الإصلاح الذي استهدف الحماية القضائية للطفل، وانطلق ذلك سنة 2005 بإحداث خلايا للتكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم، بهدف تسهيل ولوج الأطفال للعدالة وضمان حمايتهم، بالإضافة إلى إحداث لجن محلية وجهوية بالمحاكم تسهر على التنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية الأطفال، وهو ما يكرس التوجه إلى تبني مفهوم العدالة الصديقة للأطفال في تماس مع القانون مهما كانت مراكزهم القانونية.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

لا شك أن هذا اللقاء، يؤكد التعبير المتجدد عن الإرادة والعزم على تكثيف الجهود بين مختلف المتدخلين من أجل النهوض بقضايا الطفولة، كما يعتبر بحق خير تجسيد لانخراط بلداننا في البحث عن أنجع السبل لتحقيق الحماية والرعاية للطفل في ظروف تحفظ كرامته وتراعي خصوصية تكوينه باعتباره النواة التي تحقق من خلاله مجتمعاتنا من طموحاتها وأهدافها في تنمية مستقبلية شاملة.

ومن هذا المنطلق فإن رئاسة النيابة العامة تولي عناية خاصة لقضايا الأطفال مراعاة لمصلحتهم الفضلى بصرف النظر عن وضعياتهم القانونية، وذلك تكريسا لما جاء به الدستور المغربي وتفعيلا للمقتضيات القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها بلادنا.

فخصصت ضمن هيكلها الإدارية شعبة متخصصة في تتبع قضايا الأسرة والفئات الهشة عموما وقضايا الطفولة بوجه خاص، وذلك بهدف تعزيز الولوج للحماية القضائية وكذا رصد وتجميع الإحصائيات والمعطيات ذات الصلة لضمان تعزيز القدرات ومواصلة التحسيس وتأطير النقاش بين قضاة النيابة العامة وشركائها.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من النجاعة في تطبيق القوانين ذات الصلة بحقوق الطفل، عملت رئاسة النيابة العامة على توجيه عدة رسائل دورية إلى النيابة العامة بربوع المملكة، تحثهم فيها على تعزيز الحماية القانونية للأطفال من كل أنواع العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والذود عن حقوقهم. مع السهر على التشخيص القانوني السليم لوضعياتهم والعمل على تقصي مصلحتهم الفضلى والتطبيق الصارم للقانون.

وفي إطار نهجها لسياسة الانفتاح على مختلف الأوراش الوطنية الداعمة لحقوق الطفل، انخرطت رئاسة النيابة العامة في عدة مبادرات منها "الحملة الإفريقية من أجل مدن بدون أطفال في وضعية الشارع" تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، المعلن عنها بمدينة مراكش بتاريخ 24 نونبر 2018.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الحماية القانونية للأطفال، فلا بد من إجراء تشخيص دقيق لواقع هذه الحماية من خلال التعرف على مواطن القوة والاطلاع على الممارسات الحسنة وتعميمها، بالإضافة إلى طرح مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال، خاصة أمام بروز تهديدات جديدة لها صلة بالتحويلات الرقمية الجارفة، وما تحمله من أخطار محدقة على الطفولة بشكل عام، وعلى الطفولة الهشة بشكل خاص.

ولهذه الغاية يشكل هذا اللقاء العلمي الهادف، فرصة سانحة لطرح النقاش للإشكالات الكبرى لحماية الأطفال من شتى مظاهر العنف والاستغلال والإتجار والمس بحقوقهم الأساسية، كما تشكل المواضيع المخصصة لهذا اللقاء مناسبة لاستشراف الحلول والوصول إلى مقترحات عملية ناجعة لتكريس الحماية الشاملة لهذه الفئة.

وفي الختام أود الإشارة إلى المثل العربي القائل "أطفالنا أكبادنا تمشي على الأرض إذا أكلوا شبعنا. وإذا شربوا رويننا ظمأنا.. وإذا مرضوا اشتد سهرنا وأرقنا."

وقفنا الله جميعا للعمل لما فيه خير لبلدنا وأطفالنا تحت القيادة الفعلية الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده المولى الحسن وبصنوه الرشيد المولى رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية إنه سميع قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله



Willie CRUMP كلمة السيد
Deputy Assistant Director
Homeland Security Investigations



Ladies and gentlemen, esteemed colleagues, and honored guests,

- Thank the hosts.
- United Nations International Organization for Migration to Africa
Regional Migration Program
- The African Judges Dialogue Forum
- The Office of the Public Prosecutor in Morocco
- U.S. Department of State, Bureau of Population, Refugees, and
Migration, Cairo Desk
- And of course
- The esteemed members of this forum who will share their experiences
and expertise

It is about the Children and their safety.

It is with great enthusiasm that I welcome you to an event designed to put the safety of our children first. We often refer to our children as the most vulnerable of our society, and they are. But, they are also our future. Protecting our children ensures a future for us all.

Bridge the gap between children and the topics.

As we discuss the safety of our children, we must consider the many threats and influences that may impact that very issue. Some of these topics are not easy and may seem culturally offensive. However, dialogue and knowledge are some of our strongest weapons in the battle for our children's safety. In this conversation, we must consider the dangers of irregular migration, internet safety and child exploitation, the dangers of counterfeit products, and the proliferation of weapons and technologies. These all have hidden costs to our children and our communities. It is our duty to work together to ensure a better future for our children.

This Conference is an opportunity to share insights and experience

We gather here today not only to share our insights and experiences but also to strengthen the bonds that unite us in our commitment to public safety and justice.

Navigating Complex challenges through collaboration

As we navigate the complex challenges of today, it is essential that we foster collaboration and innovation. This conference serves as a platform for us to explore new strategies, share best practices, and engage in meaningful discussions that will enhance our collective efforts in serving our communities.

Encourage participation

Throughout our time together, I encourage each of you to actively participate, ask questions, and share your unique perspectives. Our diverse backgrounds and experiences are our greatest assets as we work towards a common goal: ensuring the safety and well-being of the citizens, we serve.

Open Minds and spirit of cooperation

Let us approach this conference with open minds and a spirit of cooperation, ready to learn from one another and grow as professionals. Together, we can pave the way for a more effective and responsive community.

Thank you! Thank you for being here, and I look forward to an inspiring and productive conference.



GOMEZ MORTE السيدة كلمة
Carmen رئيسة مكتب مجلس أوروبا
بالمغرب



Mesdames et Messieurs,

Je tiens à exprimer ma profonde gratitude aux organisateurs de ce forum pour l'opportunité de m'adresser à vous aujourd'hui en tant que représentante du Conseil de l'Europe au Maroc.

Le sujet qui nous réunit, la protection des enfants en Afrique dans le contexte de la migration, de l'exploitation et de la traite, est d'une importance capitale. C'est un défi global que nous devons aborder ensemble, avec un esprit de partenariat et de respect mutuel.

Les enfants en Afrique, comme dans d'autres régions du monde, sont confrontés à des vulnérabilités accrues en raison de défis économiques, sociaux et politiques complexes, aggravés par les conflits armés, le changement climatique, la précarité ou les nouvelles technologies, parmi d'autres. Ces conditions exposent de nombreux enfants à des risques d'exploitation, qu'il s'agisse de travail forcé, d'exploitation sexuelle ou d'autres formes d'abus.

Le Conseil de l'Europe a développé des outils qui pourraient offrir des pistes de réflexion. Ses conventions ont montré leur efficacité dans différents contextes et peuvent être ratifiées par tout Etat, européen ou non européen qui cherche à combattre ces fléaux.

La Convention sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, également appelée « Convention de Lanzarote » adoptée en 2007, est un cadre juridique conçu pour protéger les enfants contre l'exploitation et les abus sexuels. Ce traité oblige les États signataires à criminaliser toutes les formes d'exploitation sexuelle des enfants, y compris la prostitution infantile et la pornographie infantile. Mais au-delà de la criminalisation, la Convention de Lanzarote met un accent particulier sur la prévention et la sensibilisation. L'une des forces de cette convention réside dans son approche intégrée : elle combine des mesures préventives, une protection rigoureuse des victimes et la poursuite des auteurs de ces crimes. En Europe, elle a permis de renforcer les législations nationales, de sensibiliser le public, et d'améliorer les mécanismes de protection des enfants. Elle préconise d'adopter des procédures judiciaires adaptées aux enfants. Il est impératif que les enfants victimes d'abus soient traités avec une sensibilité particulière tout au long du processus judiciaire, garantissant ainsi leur protection et leur dignité.

A titre d'exemple, la Tunisie, en tant que premier pays non européen à avoir adhéré à cette convention, illustre bien comment un cadre juridique conçu dans un contexte européen peut être adapté et mis en œuvre avec succès dans un contexte africain. Cette adhésion montre que les principes de la Convention de Lanzarote sont universels, tout en nécessitant des adaptations pour répondre aux réalités locales.

La lutte contre la traite des enfants est un domaine où l'Europe et l'Afrique peuvent réellement s'enrichir mutuellement. Le Conseil de l'Europe, par le biais **de la Convention sur la lutte contre la traite des êtres humains, a mis en place des mécanismes de suivi rigoureux, tels que le Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains (GRETA)**. Ce groupe évalue les efforts des États pour respecter leurs obligations en matière de lutte contre la traite et propose des recommandations pour améliorer les pratiques nationales. Les rapports de GRETA offrent des recommandations qui peuvent être adaptées à nos contextes africains. Par exemple, ils insistent sur la nécessité de renforcer les capacités de détection des victimes de traite parmi les enfants migrants. Ils recommandent la formation des professionnels spécialisés, tels que les travailleurs sociaux, les agents de la sécurité, des frontières, et les magistrats, pour qu'ils puissent reconnaître les signes de la traite et réagir de manière appropriée.

GRETA met en avant l'importance cruciale de la coopération transfrontalière. Dans un monde de plus en plus interconnecté, où les réseaux criminels ne connaissent pas de frontières, la collaboration entre les pays d'origine, de transit et de destination est indispensable pour lutter efficacement contre la traite des enfants migrants. Cela inclut le partage d'informations, la coordination des efforts pour identifier et protéger les victimes, et la poursuite des trafiquants.

Le Conseil de l'Europe, conscient des spécificités et des défis auxquels sont confrontés les pays africains, s'engage à mettre son savoir-faire et son expérience au service de ces nations. Cet engagement se traduit par la volonté de partager des bonnes pratiques, tout en respectant les contextes culturels et juridiques locaux. L'objectif n'est pas d'imposer un modèle, mais d'enrichir les échanges pour coconstruire des solutions efficaces et durables.

Pour conclure, mesdames et messieurs, je souhaite réitérer que la protection des enfants en Afrique face aux défis de la migration, de l'exploitation et de la traite est une responsabilité partagée. Nos enfants sont notre avenir, et il est de notre devoir commun de les protéger contre toutes les formes de violence et d'exploitation. Nous devons créer un environnement où chaque enfant, où qu'il soit né, a la possibilité de grandir en sécurité, protégé de la violence et de l'exploitation.

Je vous remercie pour votre attention et pour l'engagement de chacun d'entre vous dans cette lutte commune. Je reste à votre disposition pour échanger et discuter davantage de ces questions essentielles.



كلمة الدكتور رسول ممثل منظمة الهجرة الدولية
المنسق الدولي لبرامج دول شمال إفريقيا والسودان



– Your Excellencies, dear distinguished delegates, friends...

Allow me to welcome you all on behalf of the IOM Regional Director for North Africa and MENA Mr. Othman Belbeisi who unfortunately couldn't be with us today due to an urgent meeting. I would also like to take this opportunity to welcome you on behalf of the entire Africa desk at the US State Department. This event has been made possible thanks to the generous funding by the U.S. Department of State Bureau of Population, Refugees, and Migration, through the Africa Regional Migration Program Sub-Regional Desk in Cairo.

Before I start, I would like to take a moment to thank the Kingdom of Morocco and the authorities for warmly welcoming us and providing us with the support needed to organize this event successfully, I would also like to thank you all for joining us in the course of the coming days to address this urgent and important matter.

The following individuals deserve special recognition: I am extremely thankful to Mrs. Jamila Sedqi for organizing this event and bringing us all together today in this room. I would also like to warmly thank Mr. Timothy Stone for his guidance and support and Mr. Lance

Swanson building up to this event and the entire HSI and USG team for accepting our invitation to share their expertise with us.

- In the past years the Africa Regional Migration Program (ARMP) has been working closely with partner countries enhancing the capacity and capabilities of their teams that are directly responding on the ground. Our aim is to assist countries in the great efforts they are undertaking. Your teams on the ground are the true heroes carrying the heavy burden day-in-day out on the frontline responding to the increased demands. It cannot be denied that today's challenges exceed by far anything the region has experienced in the past. Today we are witnessing an unprecedented increase in the number of young children leaving their homes in the hope to escape their realities in seek of a better tomorrow. However, we all know how that ends 2023 marked the deadliest year with more than 8,600 deaths recorded according to the International Organization for Migration and while this number is high it must be mentioned that the number of deaths recorded still represents only a minimum estimate because the majority of migrant deaths around the world go unrecorded. This increase in deaths among migrants is something we are witnessing globally as people desperately try to flee due to internal conflicts, economic factors and the effects of Climate Change. According to WHO research shows that 3.6 billion people already live in areas highly susceptible to climate change. Between 2030 and 2050, climate change is expected to cause approximately 250 000 additional deaths per year, from undernutrition, malaria, diarrhoea and heat stress alone. The direct damage costs to health (excluding costs in health-determining sectors such as agriculture and water and sanitation) are estimated to be between US\$ 2–4 billion per year by 2030. While worldwide, natural disasters lead to more displacement than conflict, this movement tends to be short term. Of the 71.1 million internally displaced people (IDPs) at the end of 2022, just 8.7 million (12 percent) were displaced by disasters. While insecurity and conflict often prevent residents from safely returning to their place of origin, in most cases people go back after natural disasters strike.

Between 2019 to 2020 globally we recorded more than 20 million displacements due to natural disasters each year, but most people did not stay displaced for long; fewer than 9 million remained internally displaced at the end of each year. Most disaster-related displacement is short term, but migration related to slow-onset climate change may be more permanent and possibly large-scale. Sea-level rise, land degradation, coastal erosion, extreme temperature, and other gradual impacts of climate change can make entire areas (or in some cases, entire islands) unlivable, threaten the viability of rural livelihoods, and foster competition over resources. The World Bank's worst-case estimate is that some 216 million people could move internally by 2050, as water becomes scarcer, and agricultural livelihoods are threatened. While many parts of the world are and will be affected by this causing larger displacement Sub-Saharan Africa is by far the most affected region, causing more individuals to seek a haven elsewhere. Challenges of this magnitude can no longer be addressed by one organization, one entity or one country in the middle of all this there are those who see this as an opportunity promising and selling dreams to these desperate souls and we have seen that the crimes committed include more than just trafficking of individuals by organized networks of criminal organizations that do not stop at state borders that's why neither should we in our response! Let us put our hands together and start sharing our expertise, while one of us might not be able to cover all the areas together we can do it, together we are stronger.

As you take this journey that starts here today, please remember that you are not alone the ARMP/PRM program has proudly been working with the Offices of Prosecutor General and law enforcement across the entire continent in total our programs have engaged 54 countries one way or another let us learn from each other and let us work together in the benefit of the continent and in order for us to protect the leaders of tomorrow the children of today. Migration has always been a coping mechanism for humankind existing across centuries and is not something specific to Africa nor is it an African problem. Couple of weeks ago I visited one of my favorite places "Ellis Island" where my eye caught this small placard next to a picture from Peak Immigration Years: 1880-1924 titled "Leaving the Homeland, Which I want to share with you "The great migration of 1880-1924 arose from the troubled

conditions of 19th century European life. Overpopulation, land shortage, and unemployment created severe economic burdens, while legalized persecution threatened ethnic and religious minorities. Driven by hardship at home, and drawn by the promise of economic opportunity, millions came to the United States. Despite the emotional pain of leaving family, friends and home, these travelers hoped that their lives in America would somehow be better.” While it described life in Europe one cannot deny the resemblance of many of those things currently facing many individuals on the continent and elsewhere.

A wise man once said: “Our children are the rock on which our future will be built our greatest asset as a nation. They will be the leaders of our country, the creators of our national wealth, those who care for and protect our people.” That wise man was Nelson Mandela.

I wish you all a healthy and productive stay in Marrakech and I look forward to engaging with all of you in the coming days learning from each other and looking for ways to enhance and strengthen this partnership.

Thank you.

مداخلات السيدات والسادة المشاركين في الملتقى



مداخلة السيدة سناء قيادي،
مستشارة بالمرصد الافريقي للهجرة
تحت عنوان "تجربة الاتحاد لإفريقي في مكافحة للهجرة"



« Hand-in hand working together for a better
future for every African Child »

Presented by Sanâa Kiadi

At a Glance

The African Union (AU) faces significant challenges in addressing child migration and rights violations, particularly the regions that are starting points for migration, making children extremely vulnerable to exploitation.

In West Africa

In East Africa and the Horn of Africa

In Central Africa etc..

Despite efforts to combat trafficking, child marriage, and other harmful practices, millions of children continue to be affected by these issues. The AU has implemented initiatives to address these problems, but more comprehensive and coordinated action is needed to protect the rights of child migrants.

Legal Framework and Protocols

- **African Charter on the Rights and Welfare of the Child (ACRWC) (1990) (Article 15, 16 & 27)**
- **Maputo Protocol (Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa) (2003) (Article 4 & 11)**
- **Ouagadougou Action Plan to Combat Trafficking in Human Beings (2006)**
- **AU Border Program (AUBP) (2007)**
- **AU Campaign to End Child Marriage (2014)**
- **African Union Horn of Africa Initiative on Human Trafficking and Smuggling of Migrants (AU-HoAI) (2014)**
- **Migration Policy Framework for Africa (2018)**
- **AU Plan of Action on Human Trafficking, Smuggling of Migrants, and Exploitation (2018-2030)**
- **Agenda 2063. Target 8.7**



Challenges & Limitation

- **Data Scarcity:** Accurate and comprehensive data on child migrant trafficking and rights violations in Africa can be challenging to obtain due to the clandestine nature of these activities and the limited resources available for data collection. #AMO
- **Implementation Gaps:** Despite the AU's efforts, implementation challenges persist at the national level, including lack of capacity, corruption, and weak legal frameworks.
- **Complex Root Causes:** The root causes of child migrant trafficking are multifaceted, including poverty, conflict, and lack of opportunities. Addressing these underlying issues requires a comprehensive and sustained approach.

ONGOING EFFORTS

Strengthening legal frameworks

- 01 Member states: Legal Framework
- 03 Member states: Technical assistance

02 Regional Cooperation: Joint investigation teams /neighboring countries

04 International partnerships: IOM, INTERPOL, UNODC, UNICEF etc

ONGOING EFFORTS

Enhancing law enforcement capacity

- 01 Training programs: Law enforcement officials
- 02 Equipment & Resources to law enforcement agencies
- 03 Witness protection programs, victims protection, counseling and medical care
- 04 Regional cooperation among law enforcement agencies

ONGOING EFFORTS

Promoting Awareness and Education

- 01 Public Campaigns – Raise awareness
- 02 Establishment of specialized anti-trafficking Units: National Police forces
- 03 Education programs in schools and communities
- 04 Collaboration with media – promote awareness
- 05 Mentoring programs: Law enforcement officers & Study tours
- 06 Reunification initiatives with families of the victims

Main Focus



- **Improving Data** collection and analysis to inform it's policy and programming efforts
- Developing mechanisms for **Data reporting** to regional and international organizations.
- Implementing **Data sharing** agreements with research institutions .
- Partnering with research institutions to conduct studies and identify **trends and emerging issues**
- Strengthening **victim protection** and support services
- Developing **legal aid programs** : legal representation and assistance
- Promoting **regional cooperation** (ECOWAS, SADC, EAC etc)
- Strengthening **partnerships with international organizations** (UN, EU & NGO's etc

Conclusion

A call for Unified actions

The crisis of child trafficking and rights violations in Africa not only devastates the lives of countless children but also has far-reaching consequences for the world.

It fuels instability, contributes to human trafficking networks, and undermines economic development. By collaborating on different initiatives, WE can take decisive action to address this issue, protect the rights of children, and create a more peaceful and prosperous future for Africa and the world.



مداخلة الأستاذة عائشة الإكليل قاضية ملحقة برئاسة
النيابة العامة تحت عنوان: "دور النيابة العامة في جرائم
الإتجار بالبشر"



رئاسة النيابة العامة



المملكة المغربية

دور النيابة العامة
في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

● الأستاذة عائشة الإكليل
رئيسة وحدة تتبع قضايا الاتجار بالبشر
رئاسة النيابة العامة



الدوريات والمناشير

دورية عدد 32 س/رن
ع حول حماية ضحايا
الاتجار بالبشر

دورية عدد 8 س/رن
ع حول الأطفال في
وضعية الشارع

دورية 49 س/رن ع
تتعلق بالقانون رقم
19.12 : بتحديد شروط
الشغل و التشغيل
المتعلقة بالعاملات
والعمال المنزليين

الدورية رقم 20 س /
رن ع بشأن زواج
القاصر

مشور رقم 1 للسيد
رئيس النيابة العامة

الدلائل العملية



المؤشرات الخاصة بالتعرف على الأطفال ضحايا جريمة الاتجار بالبشر



حملة توعوية حول الاتجار بالبشر



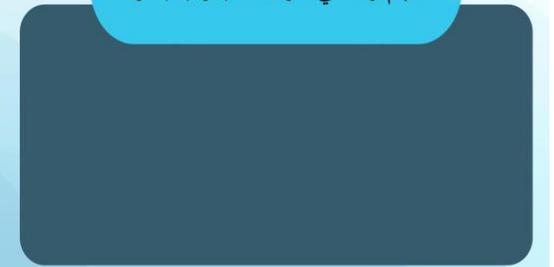
دراسة تشخيصية حول زواج القاصر



حملة تحسيسية حول مضامين القانون 12-19



فيلم وثائقي حول الاتجار بالبشر





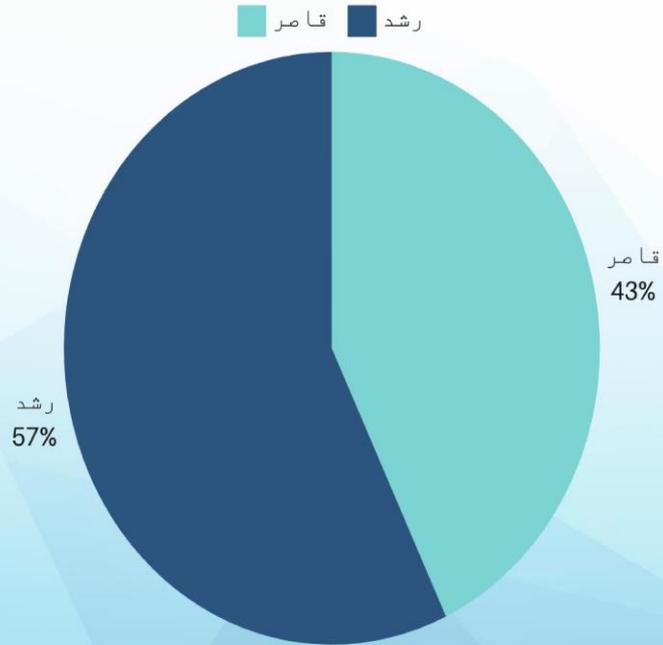
- ### التدابير الحمائية
- ✓ - التعرف فورا على ضحية الإتجار بالبشر وهويتها وجنسياتها وسنها، وذلك في جميع مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة.
 - ✓ - توفير أماكن الإيواء بصفة مؤقتة بالتنسيق مع الفاعلين؛
 - ✓ - تقديم المساعدة القانونية اللازمة؛
 - ✓ - تقديم المساعدة القضائية بحكم القانون في كل دعوى.
 - ✓ - الإعفاء من الرسوم القضائية المرتبطة بالدعوى المدنية التي يرفعونها للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن هذه الجريمة.
 - ✓ - منع المشتبه فيهم أو المتهمين من الاتصال أو الاقتراب من ضحية الاتجار بالبشر.
 - ✓ - الترخيص للشخص الأجنبي باعتباره ضحية أو شاهد أو مبلغ بالبقاء فوق التراب المغربي الى حين انهاء إجراءات المحاكمة.
- ✓ المادة 510
- ✓ المادة 511



تطور عدد ضحايا الاتجار بالبشر



توزيع الضحايا حسب السن



الضحايا حسب نوع الاستغلال

النسبة المئوية	العدد	نوع الاستغلال
75,3%	128	استغلال جنسي
4,7%	8	عمل قسري
1,2%	2	تسول
4,1%	7	استغلال في الاعمال الاجرامية
14,7%	24	استرقاق أو ممارسات شبيهة بالرق
100,0%	169	المجموع

النيابة العامة

• تلقي الشكايات والوشايات

• تحريك الدعوى العمومية

• الإشراف على البحث التمهيدي

• حضور الجلسات وتقديم الملتزمات

• ممارسة الطعون

• السهر على تنفيذ الاحكام

إجراءات التكفل بالأطفال المهاجرين غير المرافقين



The infographic is centered around the CNCLT logo, which depicts three hands holding a globe. It is surrounded by four key documents or initiatives:

- Top:** "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه 2030-2023 ومخطط العمل الوطني للتنزيل 2023-2026" (National Plan for the Fight Against Trafficking in Persons and the Protection of Victims 2030-2023 and National Action Plan for Implementation 2023-2026).
- Left:** "آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر" (National Referral Mechanism for Victims of Trafficking in Persons).
- Right:** "التقرير الوطني السنوي للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه 2020" (Annual National Report of the National Committee for the Coordination of Measures to Fight Against Trafficking in Persons and the Protection of Victims 2020).
- Bottom:** "من أجل التبليغ عن ضحايا محتملين للاتجار بالبشر" (For the reporting of potential victims of trafficking in persons). It includes the CNCLT logo and the contact number "080000 4747 الرقم الأخضر" (Green Number).



JOSEPHINE SUZANNE EBAH NEE TOURE مداخلة السيدة

قاضية، عضوة بمحكمة العدل للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب

افريقيا تحت عنوان:

**" La migration et l'exploitation des êtres humains, particulièrement des enfants:
le cas de la CI"**

L'exploitation et la migration des êtres humains sont des phénomènes mondiaux très interconnectés qui touchent des millions de personnes à travers le monde.

Ces phénomènes qui ne sont pas nouveaux ont des causes ou raisons assez communes.

En effet, ils sont souvent favorisés par:

1. Des facteurs économiques: la recherche de meilleures opportunités d'emploi ou de condition de vie plus favorables ;
2. Des facteurs sociaux politiques et culturels : la fuite de leur pays où règnent des guerres, les violences et les persécutions de tous ordres, l'absence d'infrastructure de santé, de scolarisation ;
3. Des facteurs environnementaux : le changement climatique qui se manifeste par des catastrophes naturelles et les changements environnementaux ;

La Côte d'ivoire, n'est pas étrangère à ce phénomène.

Je voudrais partager avec vous sur le cas particulier de mon pays.

La Côte d'ivoire est à la fois un pays d'origine, de transit et de destination pour la migration.

Selon les données de l'Organisation internationale pour les migrations, plus de 1,24 millions d'ivoiriens vivaient à l'étranger en 2020 ;

Aussi, la CI est un l'un des pays les plus accueillants d'Afrique ; 12% à 14% de sa population totale. En 2021 3,6 millions de personnes.

Les causes de cette migration vers la Côte d'ivoire sont les mêmes que nous avons relevées plus haut.

La migration irrégulière en CI est marquée par des conditions précaires qui exposent les migrants à diverses formes d'exploitation. Les migrants économiques, très souvent, sans statut légal, désespérés et pauvres sont attirés par la relative stabilité économique du pays, viennent principalement des pays voisins comme le Burkina Faso (60%), le Mali, le Niger, du Togo et la Guinée, et même d'autres pays de l'Afrique de l'ouest.

Avec la situation de crises que traversent ces différents États, la migration irrégulière s'est multipliée, et avec elle toutes les exploitations des personnes (trafic de personne, travaux forcés, exploitation sexuelle).

Il faut souligner que la grande majorité des migrants est composée des familles entières ou des jeunes personnes, et souvent de très jeunes enfants.

Les familles, très souvent en situation irrégulière, s'établissent dans les grandes plantations et engagent leurs enfants dans les travaux forcés, la domesticité et même le trafic de personnes.

Certains migrants, en particulier les femmes, les jeunes filles et les jeunes hommes sont victimes de la traite à des fins d'exploitation sexuelle, en zone urbaine ou dans les régions frontalières.

Pires, ils s'adonnent eux-mêmes à la prostitution et au trafic de stupéfiant pour survivre.

Cette triste situation est aggravée par l'existence de réseaux criminels tapis dans l'ombre.

Les autorités ivoiriennes, face aux conséquences de cette situation désastreuse, au plan national (pression sur les infrastructures sociales,) et même sur le plan mondial (la migration et l'exploitation humaine créent des défis globaux en matière de droits humains, de sécurité et de développement, ont pris des mesures pour combattre la migration clandestine et protéger les migrants.

Nous pouvons citer :

Le renforcement des lois et des politiques Protection des droits des migrants

La coopération internationale Le soutien aux victimes

En Côte d'Ivoire, la législation en matière de lutte contre la migration clandestine et l'exploitation des êtres humains a évolué au fil des années, avec l'adoption de plusieurs lois et la mise en œuvre de stratégies pour répondre à ces défis.

1. Cadre Législatif National

- La loi n° 2016-1111 du 8 décembre 2016 relative à la lutte contre la traite des personnes : Cette loi est l'un des principaux instruments juridiques en Côte d'Ivoire pour lutter contre la traite des êtres humains. Elle définit les infractions liées à la traite des personnes, établit des sanctions sévères pour les contrevenants, et prévoit des mesures de protection et d'assistance pour les victimes.

La loi comprend des dispositions spécifiques pour protéger les enfants, les femmes, et les travailleurs migrants, qui sont souvent les plus vulnérables à la traite et prévoit également la création d'un Comité national de lutte contre la traite des personnes chargé de coordonner les actions au niveau national.

Aussi pour lutter contre l'Immigration Clandestine, nous avons la loi n° 2014-388 du 20 juin 2014 relative à l'entrée et au séjour des étrangers en Côte d'Ivoire.

Cette loi régit les conditions d'entrée, de séjour et de sortie des étrangers en Côte d'Ivoire. Elle fixe les règles pour l'obtention de visas, les permis de résidence, et prévoit des sanctions pour les personnes en situation irrégulière.

La loi prévoit des peines pour ceux qui facilitent l'immigration clandestine, y compris les passeurs et les trafiquants de migrants.

Elle est renforcée par des décrets et des circulaires qui précisent les procédures d'application et les modalités de coopération entre les différentes agences gouvernementales.

2. Stratégies et Politiques Nationales

En plus des lois, la Côte d'Ivoire a mis en place des politiques et des plans d'action pour renforcer la lutte contre l'immigration clandestine et l'exploitation des êtres humains.

Le plan national de lutte contre la traite des personnes (2019- 2021) : Ce plan vise à renforcer la coordination entre les différentes parties prenantes, y compris les agences gouvernementales, les organisations non gouvernementales (ONG), et les partenaires internationaux. Il met l'accent sur la prévention, la protection des victimes, la poursuite des trafiquants, et le renforcement des capacités des forces de l'ordre.

La Stratégie nationale de migration : La Côte d'Ivoire a élaboré une stratégie nationale de migration pour mieux gérer les flux migratoires, en collaboration avec l'Organisation internationale pour les migrations (OIM). Cette stratégie vise à promouvoir une migration sûre, ordonnée, et régulière, tout en réduisant les risques liés à la migration clandestine et à l'exploitation.

3. La coopération internationale

La Côte d'Ivoire coopère étroitement avec les organisations internationales et régionales pour renforcer sa capacité à lutter contre la traite des personnes et l'immigration clandestine. Par exemple :

- Partenariat avec l'Organisation internationale pour les migrations (OIM): La Côte d'Ivoire travaille avec l'OIM pour renforcer les capacités institutionnelles et améliorer la gestion des frontières, ainsi que pour mettre en œuvre des programmes de sensibilisation et de réintégration pour les migrants.
- Engagement au niveau régional : La Côte d'Ivoire est membre de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), qui joue un rôle clé dans la coordination régionale contre la traite des personnes et la migration clandestine. La CEDEAO a adopté des protocoles et des directives qui influencent la législation et les pratiques en Côte d'Ivoire.

4. Défis et Progrès

Malgré les avancées législatives, la Côte d'Ivoire fait face à plusieurs défis dans la mise en œuvre effective de ces lois.

En effet, l'application des lois reste un défi, notamment en raison des ressources limitées, de la corruption, et des capacités institutionnelles insuffisantes.

La protection des victimes reste un défi : bien que des dispositions existent pour protéger les victimes, leur accès à la justice, aux soins de santé, et à l'assistance sociale est souvent limité.

La sensibilisation du public et des acteurs locaux sur les lois relatives à la traite des personnes et à la migration clandestine est essentielle pour leur mise en œuvre efficace.

Conclusion

La Côte d'Ivoire a développé un cadre législatif important pour lutter contre la migration clandestine et l'exploitation des êtres humains. Cependant, la réussite de ces initiatives dépend largement de l'efficacité de leur mise en œuvre, de la coopération internationale, et du renforcement des capacités locales. Des efforts continus sont nécessaires pour surmonter les défis existants et assurer la protection des droits des migrants et des victimes de la traite.



GOMEZ MORTE Carmen مداخلة السيدة

رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب

تحت عنوان:

«Les conclusions de l'organe de suivi de la convention anti-traite (GRETA) concernant les mineurs migrants»



Mesdames, Messieurs, honorable public,

En tant que représentante du Conseil de l'Europe au Maroc, je souhaite partager avec vous les efforts que nous déployons, à travers nos conventions et la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme, pour garantir les droits de ces enfants, surtout les enfants migrants, les plus vulnérables de notre société. En réponse aux défis spécifiques posés par les migrations et l'asile, le Conseil de l'Europe a mis en place des plans d'action, tels que le Plan d'action pour la protection des personnes vulnérables dans le contexte des migrations et de l'asile en Europe (2021-2025), qui vise à renforcer l'accès des enfants migrants à leurs droits, à mettre en place des procédures adaptées aux enfants et à assurer leur protection contre les abus et les violences. Ces efforts sont coordonnés par le Représentant Spécial sur les migrations et les réfugiés, qui veille à ce que les différentes initiatives du Conseil de l'Europe soient mises en œuvre de manière cohérente et efficace.

Mon intervention se concentrera sur trois axes principaux :

1. Les efforts du GRETA, mécanisme de suivi de la Convention anti-traite du Conseil de

l'Europe,

2. Le rôle crucial de la Convention du Conseil de l'Europe sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, connue comme « Convention de Lanzarote », et l'apport essentiel de la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme pour protéger les enfants, surtout migrants, contre les abus, l'exploitation et la traite.

Le cadre général de protection des enfants au sein du Conseil de l'Europe

Le Conseil de l'Europe a toujours placé la protection des enfants au cœur de son action et a démontré un engagement inébranlable envers la protection des enfants. Notre cadre général pour la protection des enfants est soutenu par des conventions innovantes, notamment la Convention de Lanzarote, qui se concentre sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, et la Convention sur la lutte contre la traite des êtres humains. Je me permets de faire référence ici à trois autres Conventions du Conseil de l'Europe que je n'aurai pas le temps de développer mais qui me semblent indispensables dans ce contexte : la Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnel, la Convention sur la Cybercriminalité et la Convention relative au blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crime et au financement du terrorisme. Le Maroc a adhéré à ces trois Conventions.

Les conventions qui constituent l'objet de mon intervention aujourd'hui sont renforcées par des mécanismes de suivi et d'évaluation, comme le GRETA et le Comité de Lanzarote ainsi que par la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme. C'est ce cadre juridique et institutionnel qui permet au Conseil de l'Europe de jouer un rôle de leader dans la protection des droits des enfants, y compris des enfants migrants.

Le rôle du GRETA dans la lutte contre la traite des enfants migrants

Le GRETA, Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains, a pour mission de surveiller la mise en œuvre de la Convention sur la lutte contre la traite des êtres

humains et de fournir des recommandations aux États membres pour améliorer leurs politiques et pratiques.

Le GRETA a, à plusieurs reprises, souligné la nécessité de mesures spécifiques pour protéger les enfants migrants, qui sont particulièrement vulnérables à la traite et à l'exploitation. Dans ses rapports, le GRETA a insisté sur l'importance de mécanismes efficaces d'identification et de protection des enfants migrants, en particulier ceux qui sont non-accompagnés ou séparés de leurs familles. Dans son 6e rapport général, GRETA se concentre tout particulièrement sur la traite des enfants, un sujet d'une extrême importance et complexité.

Les défaillances dans la protection des enfants sont souvent attribuées à des lacunes dans la coordination entre les différents services et autorités. Les autorités locales, y compris les services de garde-frontières, les agents d'immigration et les organismes de protection de l'enfance, manquent souvent de coordination, ce qui peut entraîner des failles dans la détection et l'assistance aux enfants victimes de la traite.

Quelques Recommandations issues des rapports du GRETA:

1. Les autorités doivent toujours agir dans l'intérêt supérieur de l'enfant. Cela inclut la désignation de tuteurs pour les enfants victimes de la traite, si besoin.
2. GRETA met en avant la nécessité de mesures pour prévenir la disparition des enfants non-accompagnés, notamment grâce à des protocoles d'intervention rapide et à une surveillance accrue durant les premiers jours de leur accueil.
3. GRETA insiste sur le fait que la rétention des enfants migrants doit être évitée autant que possible. Les États sont encouragés à trouver des alternatives adaptées à la rétention, comme des hébergements sécurisés qui respectent les droits des enfants.
4. Il est crucial de renforcer les procédures d'identification des victimes de la traite, en formant le personnel des centres d'accueil et des autorités frontalières pour détecter les signes de traite et protéger les enfants migrants.
5. En matière de prévention, le GRETA met en avant l'importance d'adopter des mesures ciblées pour protéger les enfants en situation de vulnérabilité élevée. Cela inclut les

enfants non enregistrés à la naissance, les enfants des rues, ceux placés en institution, ainsi que les enfants issus de communautés défavorisées. L'arrivée croissante d'enfants non accompagnés exacerbe ces défis, soulignant la nécessité d'une meilleure coordination et d'une réponse plus proactive pour assurer leur protection.

6. Les États doivent créer un environnement protecteur pour tous les enfants, en mettant en place des systèmes de protection robustes et en allouant des ressources adéquates. Les États ont l'obligation de prévenir la traite des êtres humains et de réduire la vulnérabilité des enfants à l'exploitation, ce qui nécessite un engagement ferme pour garantir la sécurité et la dignité des enfants, en particulier ceux qui se trouvent dans des situations précaires telles que les enfants réfugiés et migrants.

7. Le GRETA rappelle également que le respect des droits humains et des obligations internationales est fondamental dans toutes les procédures d'immigration et aux frontières. Une approche fondée sur les droits humains est non seulement une obligation légale mais aussi un élément central de la Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains. Les États doivent veiller à ce que toutes les politiques et procédures liées à la migration et à la protection de l'enfance respectent ces principes, afin de garantir une protection efficace contre la traite et d'assurer une réponse adaptée aux besoins des enfants victimes.

En matière de coopération transfrontalière: ces recommandations encouragent les États à échanger des informations et à coopérer étroitement pour identifier les enfants à risque et les protéger contre la traite. GRETA a mis en lumière les lacunes dans la formation des professionnels de l'enfance et a recommandé des améliorations pour que ceux qui travaillent directement avec les enfants migrants soient mieux préparés à détecter les signes de traite et d'exploitation.

Si GRETA se concentre principalement sur la lutte contre la traite des êtres humains, il est important de noter que les enfants migrants courent également un risque accru d'être victimes d'abus sexuels. C'est ici que la Convention de Lanzarote et son Comité entrent en jeu, en fournissant un cadre juridique spécifique pour prévenir et combattre l'exploitation et les abus sexuels des enfants, y compris les enfants migrants.

Cette convention du Conseil de l'Europe impose aux États parties à la convention de criminaliser toutes les formes d'abus sexuels à l'encontre des enfants, de mettre en place des mesures de prévention et de protection, et d'assurer que les auteurs de ces crimes soient poursuivis et condamnés. Les enfants migrants sont souvent confrontés à des situations de vulnérabilité extrême, que ce soit dans les centres d'accueil, les camps de réfugiés, ou lors de leur transit à travers différents pays. Le Comité de Lanzarote, qui surveille la mise en œuvre de la Convention, a souligné la nécessité d'une protection accrue pour ces enfants.

Parmi les Recommandations clés du Comité de Lanzarote j'aimerais faire référence à:

1. La Prévention et Sensibilisation: Le Comité recommande de développer des initiatives de coopération avec la société civile pour prévenir les infractions sexuelles. Cela inclut des campagnes de sensibilisation ciblant les mineurs, notamment sur les dangers liés à la production et au partage d'images à caractère sexuel via les technologies de l'information et de la communication (TIC).

2. L'Assistance aux Victimes : Il est essentiel de former et de sensibiliser les professionnels qui interagissent avec les enfants pour qu'ils puissent leur fournir des informations sur les risques d'exploitation. Le Comité encourage également la mise en place de services d'assistance, tels que des lignes d'écoute téléphonique et des ressources en ligne, pour aider les victimes à se rétablir physiquement et psychologiquement.

3. La Coopération Internationale : Le Comité insiste sur l'importance de la coopération internationale pour lutter contre l'exploitation des enfants, en particulier dans le contexte des migrations. Les États doivent mettre en place des mécanismes de coopération judiciaire efficaces et poursuivre les auteurs d'infractions, même lorsqu'ils opèrent en dehors de leur territoire national.

Les États parties à la Convention de Lanzarote sont tenus de mettre en place des services d'accueil adaptés pour les enfants migrants, de leur fournir un accès à des soins médicaux et psychologiques appropriés, et de s'assurer que ces enfants bénéficient de procédures d'asile adaptées à leurs besoins.

La jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme joue aussi un rôle crucial, en clarifiant les obligations des États en matière de protection des enfants en général, et des enfants migrants en particulier.

1. Intérêt supérieur de l'enfant et conditions adéquates de rétention des enfants migrants

- L'intérêt supérieur de l'enfant doit être la considération primordiale dans toutes les décisions le concernant. Cela implique que les décisions des autorités doivent toujours viser à protéger et promouvoir le bien-être de l'enfant, en tenant compte de sa vulnérabilité particulière.

Dans l'affaire [Darboe et Camara c. Italie \(2022\)](#), un mineur non accompagné d'origine africaine (guinéenne) a été placé dans des centres d'accueil pour adultes sans avoir bénéficié des garanties procédurales minimales dans une procédure d'évaluation de l'âge. Cet enfant, déjà vulnérable en raison de sa situation migratoire, s'est retrouvé dans un environnement inapproprié qui ne tenait pas compte de ses besoins spécifiques. La Cour a jugé en l'espèce que l'Italie avait violé l'article 3 de la Convention européenne des droits de l'homme, qui interdit les traitements inhumains ou dégradants. La Cour a souligné que l'intérêt supérieur de l'enfant aurait dû prévaloir, exigeant des autorités qu'elles placent le mineur dans un environnement adapté à son âge et à sa vulnérabilité, et non dans des centres de détention pour adultes.

- Les États ont l'obligation de protéger les droits des enfants migrants et de garantir en particulier leur droit à la protection contre les abus et l'exploitation, conformément à l'article 8 de la CEDH, qui protège le droit au respect de la vie privée et familiale.

Dans l'affaire [Khan c. France 2019](#), un mineur non accompagné d'origine afghane a été placé en détention administrative en France, dans des conditions inappropriées pour un enfant, sans prise en compte de son statut de mineur ni de ses besoins spécifiques. La Cour a jugé que la France avait violé les articles 3 et 8 de la CEDH, en raison du traitement

inapproprié de cet enfant migrant. La Cour a souligné que les États doivent veiller à ce que les mineurs non accompagnés soient identifiés correctement et bénéficient d'une protection spéciale, y compris un placement adapté et un accès aux services de soutien nécessaires.

2. Protection des victimes de la traite

- Les États ont l'obligation de protéger les enfants contre la traite et de prendre des mesures pour prévenir, enquêter et poursuivre les auteurs de tels crimes, conformément aux articles 3 et 4 de la CEDH, qui interdisent respectivement les traitements inhumains et la servitude ou l'esclavage.

Dans l'affaire V.C.L. et A.N. c. Royaume-Uni 2021, deux jeunes migrants vietnamiens ont été identifiés comme victimes de traite, mais ont été poursuivis et condamnés pour des activités illégales auxquelles ils avaient été contraints. Les autorités n'ont pas correctement identifié leur statut de victimes et ont manqué à leurs obligations de protection.

La Cour a jugé que le Royaume-Uni avait violé les articles 4 et 6 de la CEDH en ne protégeant pas les victimes de la traite et en les poursuivant pénalement. La Cour a souligné que les États doivent mettre en place des mécanismes efficaces pour identifier les victimes de la traite et leur offrir une protection adéquate, y compris l'abandon des poursuites contre elles si elles ont été contraintes de participer à des activités illégales. Cette décision renforce l'importance de garantir des mesures concrètes de protection pour les victimes de la traite et de veiller à l'équité des procès.

- L'article 4 de la CEDH interdit la servitude, l'esclavage et le travail forcé. Cette disposition impose aux États l'obligation non seulement de s'abstenir de telles pratiques, mais aussi de prendre des mesures actives pour protéger les individus contre la servitude et la traite des êtres humains. Les États doivent également mener des enquêtes efficaces et poursuivre les auteurs de tels crimes pour garantir que les droits protégés par la Convention ne soient pas atteints.

Dans l'affaire C.N. et V. c. France (2012), cinq sœurs d'origine africaine (Burundi) ont été amenées en France alors qu'elles étaient encore très jeunes, avec la promesse d'une meilleure vie et d'une éducation. Cependant, à leur arrivée, 3 des enfants ont été placés en familles d'accueil et les deux autres sœurs (les requérantes), âgées de 16 et 10 ans, furent chargées des tâches ménagères et domestiques que réclamait l'entretien de leur tante, à qui leur tutelle avait été confiée, son époux et leurs sept enfants ainsi que la maison. La seconde requérante fut scolarisée. La première requérante était occupée toute la journée à accomplir les tâches ménagères et à garder son cousin handicapé. En 1999, à la suite d'un signalement fait par une association, une enquête préliminaire fut ouverte. L'immunité diplomatique de l'oncle des requérantes, fonctionnaire auprès de l'Unesco, fut levée et il fut mis en examen des chefs d'atteinte à la dignité de la personne. Une cour d'appel relaxa les époux du chef de soumission de plusieurs personnes vulnérables dont au moins un mineur à des conditions de travail et d'hébergement indignes et débouta les requérantes de leurs demandes en réparation du préjudice résultant de ce délit. Cet arrêt fut confirmé en cassation.

La Cour européenne des droits de l'homme a conclu que la France avait violé l'article 4 de la CEDH. L'État avait manqué à son obligation de protéger les enfants contre la servitude et la traite et n'a donc pas rempli l'obligation positive qui lui est faite de mettre en place un cadre législatif et administratif permettant de lutter efficacement contre la servitude et le travail forcé.

Les États ont des obligations positives de prévenir les situations de servitude, de protéger les victimes, et de punir les auteurs. La décision de la Cour a réaffirmé l'importance de l'action proactive des États dans la lutte contre la traite des enfants et la servitude, en soulignant que la protection des droits humains ne peut être efficace que si les États agissent avec diligence pour prévenir et punir de telles violations.

Conclusion

Comme vous le voyez, les recommandations du GRETA et du Comité de Lanzarote, ainsi que la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme jouent un rôle crucial dans la protection des enfants migrants, en clarifiant les obligations des États et en renforçant les normes internationales en matière de droits de l'enfant.

IL est indispensable que ces principes soient pris en compte pour renforcer la protection des enfants. Chaque contexte est unique, et l'expérience que vous avez dans vos propres systèmes de protection est tout aussi précieuse. En partageant nos approches et en travaillant de manière collaborative, nous pouvons faire en sorte que chaque enfant, où qu'il soit, bénéficie de la sécurité, du soutien et des droits qu'il mérite.

Je vous remercie de votre attention et suis à votre disposition pour toute question ou discussion.



Mademba GUEYE مداخلة السيد
مدير عام مركز التكوين القضائي
بجمهورية السنغال



REPUBLIQUE DU SENEGAL
Un Peuple - Un But - une Foi
Ministère de la Justice

**STRATÉGIE NATIONALE DE LUTTE CONTRE LA
MIGRATION IRRÉGULIÈRE AU SÉNÉGAL
PLAN D' ACTIONS OPÉRATIONNEL**

Mademba GUEYE

Magistrat hors hiérarchie, Directeur général du Centre de Formation
judiciaire



CONTEXTE

- ❖ La migration est un phénomène universel que l'on retrouve partout et en tout temps avec une intensité variable. Rares sont les populations et les territoires qui n'ont pas été le théâtre de flux migratoires.
- ❖ La migration constitue actuellement une des problématiques majeures de l'économie mondiale. Elle demeure au cœur des débats de politique économique et sociale tant dans les pays de départ que dans les pays d'accueil.
- ❖ Le phénomène migratoire est donc très complexe et revêt divers aspects économiques, politiques, culturels et sociaux. Il a certes des conséquences économiques mais aussi des implications sociales et culturelles durables tant sur les pays d'accueil que sur les pays d'origine – tensions et coûts sociaux.



CONTEXTE

- ❖ Au Sénégal, la situation socio-économique de pays sous-développé, favorise l'émigration irrégulière au sein de la population jeune malgré le dispositif mis en place par les autorités sénégalaises, en partenariat avec l'Union européenne pour décourager ces aventures.
- ❖ En effet les enjeux de l'émigration sont multiples : sécuritaires du fait des conséquences sur la stabilité des pays, humanitaires au vu des situations de vulnérabilité, économiques en raison des besoins de main d'œuvre, sociétaux du fait de la remise en cause du tissu social et enfin politiques.
- ❖ Le Sénégal est un pays de départ, de transit et de destination des migrants. Dès lors la migration irrégulière à partir du Sénégal concerne les routes, terrestre, maritime et aérienne. Les routes terrestres et maritimes entraînent beaucoup de victimes de traitements inhumains et dégradants.



ENJEUX DE L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE ET MESURES STRATÉGIQUES

- La migration irrégulière s'effectue dans un contexte régional et national difficile marqué par le développement des réseaux de trafiquants de migrants, le sous-emploi des jeunes, la crise économique mondiale, les changements climatiques, la rareté des ressources et les conflits entraînant des mouvements transfrontaliers de populations. En raison de sa position géographique et sa stabilité sociopolitique, le Sénégal est à la fois un pays d'origine, de transit et de destination de migrants en situation irrégulière.
- Un Comité Interministériel de Lutte contre l'Émigration Clandestine (CILEC), a été installé le 07 mai 2021. Le CILEC a pour mission primordiale « *d'élaborer une stratégie nationale et un plan d'actions opérationnel de lutte contre l'émigration clandestine et suivre leur mise en rapport avec toutes les entités concernées* ».



ENJEUX DE L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE ET MESURES STRATÉGIQUES

- ❖ Le document stratégique élaboré dans un cadre très inclusif à vocation à s'appliquer aux émigrés sénégalais, aux immigrants, aux réfugiés, apatrides et demandeurs d'asile.
- ❖ Il tourne autour de cinq (axes) à savoir (i) la prévention, (ii) la gestion des frontières, (iii) la répression, (iv) les mesures d'appui et de protection des migrants, (v) le retour et la réinsertion.
- ❖ Il est assorti d'un plan d'actions 2023-2025, d'un plan de communication et d'un mécanisme de suivi et d'évaluation.



CHIFFRES CLÉS DE L'IMMIGRATION

- En 2020, sur mille-trois-cent-cinquante-neuf (1.359) interpellées pour infraction contre les personnes, mille-cent-quatre-vingt-dix-sept (1.197) répondent au trafic de migrants et cent-quarante-cinq (145) à l'embarquement clandestin.
- En 2021, sur mille deux cent soixante-douze (1272) personnes interpellées, cent quatre-vingt-sept (187) sont détenteurs ou usagers de faux documents de voyage, deux (2) cas d'obtention indue de document de voyage, un (1) cas de destruction de document de voyage, un (1) cas de falsification et un (1) cas de contrefaçon.
- Il ressort ainsi des données statistiques au niveau national relatives au trafic illicite de migrants pour la période allant de janvier à septembre 2022, l'interpellation de cinq cent quatre-vingt-douze (592) migrants dont deux cent trente et un (231) dans la région de Fatick, cent soixante-deux (162) à Saint Louis, cent (100) à Thiès, quatre-vingt-deux (82) à Ziguinchor. Quarante-neuf (49) convoyeurs ont été interpellés et gardés à vue dans l'attente d'une procédure judiciaire.



FACTEURS ÉCONOMIQUES, SOCIAUX, ET POLITIQUES QUI INFLUENCENT L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE.

- ❑ La migration irrégulière s'effectue dans un contexte régional et national difficile marqué par le développement des réseaux de trafiquants de migrants, le sous-emploi des



FACTEURS ÉCONOMIQUES, SOCIAUX, ET POLITIQUES QUI INFLUENCENT L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE.

Plusieurs causes d'ordre économique, social, culturel, environnemental, politique et sécuritaire expliquent la migration irrégulière au Sénégal. A l'instar des pays de la sous-région, le pays est confronté au chômage, à la pauvreté, au sous-emploi, à la faiblesse du tissu économique dont une partie non négligeable relève du secteur informel.

Dans le domaine de la gouvernance sécuritaire, la persistance de la menace terroriste et la prolifération d'autres types de criminalité transfrontalière sont autant de facteurs favorisant les déplacements internationaux irréguliers.

Sur le plan sociologique, diverses raisons justifient la migration irrégulière au Sénégal. Il en est ainsi de la perception souvent trompeuse que les jeunes sénégalais ont sur ce fléau. Certains d'entre eux pensent que franchir les frontières des pays développés est gage de réussite sociale et professionnelle.

Sur le plan environnemental aussi, la raréfaction des ressources halieutiques impacte sensiblement le secteur de la pêche et poussent les acteurs concernés à se convertir en convoyeur de migrants par voie maritime, vu leur expertise en la matière.

Les effets du changement climatique accroissent la dégradation des sols, la pauvreté et favorisent ainsi l'exode rural et l'émigration d'une partie de la population qui s'active dans le secteur primaire de l'économie.



L'ORGANE DE PILOTAGE : LE COMITÉ INTERMINISTÉRIEL DE LUTTE CONTRE L'ÉMIGRATION CLANDESTINE (CILEC)

- ❖ La politique nationale de migration du Sénégal (PNMS), conçue en cohérence avec la vision du Plan Sénégal émergent (PSE) qui est de faire du Sénégal à l'horizon 2035, un pays émergent dans la solidarité et dans l'État de droit. Elle veut assurer « une gouvernance efficace » des questions migratoires et « maximiser » les bénéfices de la migration pour un développement durable.
- ❖ La PNMS est mise en œuvre au moyen d'un « Plan d'actions prioritaires » (PAP) quinquennal basé sur les axes stratégiques de la politique nationale. Ce PAP se déploie à travers 47 projets et programmes de développement inscrits dans une matrice sur la période 2018-2022 et dont le montant global s'élève à 57 868 943 292 CFA.
- ❖ Le Comité Interministériel de Lutte contre l'Émigration Clandestine (CILEC) est créé par Décret n°2020-2393 du 30 décembre 2020. Rattaché au cabinet du Ministre de l'intérieur, le CILEC obéit à une nouvelle approche inclusive s'articulant autour d'une stratégie multisectorielle et multi-acteurs qui fait le pari de mobiliser les services de l'État, les communautés et les partenaires au développement.



LES MISSIONS DU CILEC

Ses missions consistent à :



OBJECTIFS DE LA STRATÉGIE NATIONALE DE LUTTE CONTRE LA MIGRATION IRRÉGULIÈRE

« Réduire drastiquement la migration irrégulière à l'horizon 2032 »

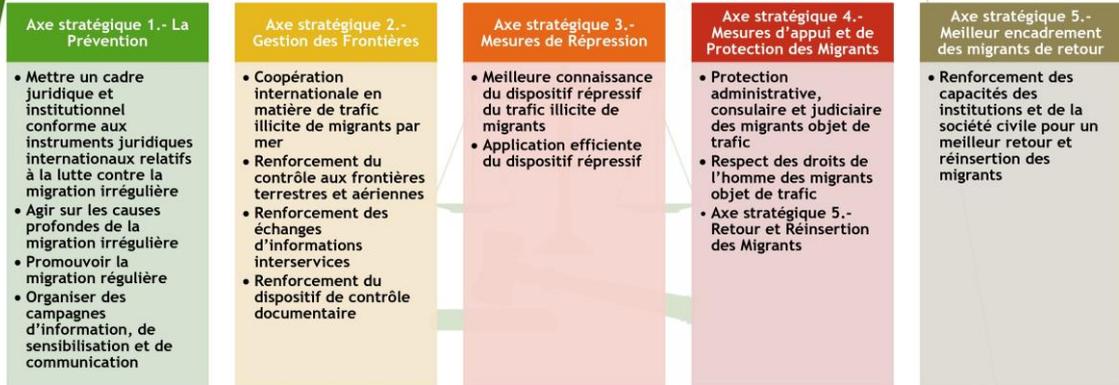
La stratégie nationale déclinera la vision du Sénégal relative à la lutte contre la migration irrégulière, cernera son cadre et mettra le curseur sur les axes d'intervention.

L'élaboration de la Stratégie Nationale de Lutte contre la Migration Irrégulière dite (SNLMI) s'appuie sur un certain nombre d'indicateurs relatifs notamment au nombre de migrants en situation irrégulière interpellés au départ et à l'entrée.

La politique nationale de migration du Sénégal (PNMS), veut assurer « une gouvernance efficace » des questions migratoires et « maximiser » les bénéfices de la migration pour un développement durable.



AXES D'INTERVENTION DE LA STRATÉGIE



ACTEURS GOUVERNEMENTAUX ET LOCAUX

Les principales institutions nationales appuyant la lutte contre la migration irrégulière de lutte au Sénégal dont les suivantes :

- ❖ Commission Nationale de Gestion des Frontières (CNGF)
- ❖ Comité National de Gestion de la Situation des Réfugiés, Rapatriés et Personnes Déplacées (CNGSRRPD)
- ❖ Commission Nationale de Gestion des Réfugiés et des Apatrides (CNGRA)
- ❖ Direction de la Police de l'Air et des Frontières (DPAF)
- ❖ La Division Nationale de Lutte contre le trafic de migrants (DNLT)
- ❖ La Direction de la Police des Étrangers et des Titres de Voyage (DPETV)
- ❖ La Direction Générale d'Appui aux Sénégalais de l'Extérieur (DGASE)
- ❖ Le Bureau d'Accueil, d'Orientation et de Suivi des Émigrés (BAOS)



ACTEURS INTERNATIONAUX IMPLIQUÉS

Les principales institutions internationales appuyant la lutte contre la migration irrégulière de lutte au Sénégal sont :

- ❖ l'Union Européenne (UE),
- ❖ l'Organisation Internationale pour la Migration (OIM),
- ❖ l'Office des Nations contre la Drogue et le Crime (ONUDC),
- ❖ le Bureau Régional pour l'Afrique de l'Ouest du Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme des Nations Unies (BRAO/HCDH),
- ❖ le Haut-Commissariat aux Réfugiés (HCR),
- ❖ l'Organisation Internationale de Police Criminelle (OIPC-Interpol).



RISQUES LIÉS À LA MISE EN ŒUVRE DE LA SNLMI

- ✓ Les risques liés à la mise en œuvre de la SNLMI sont de plusieurs ordres. Des difficultés peuvent être rencontrées dans la mobilisation des ressources financières nécessaires au déroulement des plans d'actions.
- ✓ L'engagement et la mobilisation et des acteurs identifiés autour de la mise en œuvre de la SNLMI ne sont toujours forcément acquis tout comme le dynamisme attendu des membres du CN-SE.
- ✓ Plusieurs objectifs stratégiques et résultats attendus sont tributaires de la mise en place d'un cadre juridique favorable et la durée du processus d'adoption de textes législatifs et réglementaires ne cadre pas forcément avec les délais de mise en œuvre des actions envisagées dans le plan d'actions de la SNLMI.
- ✓ L'appui des partenaires au développement reste aléatoire et les éventuels arbitrages budgétaires sont autant de risques qu'une planification adéquate doit prendre en compte



IMPACTS ATTENDUS DE LA MISE EN ŒUVRE DE LA SNLMI

Les objectifs de la PNMS consistent à :

- combler le déficit en données et informations sur les migrations,
- accroître la condition des Sénégalais de l'Extérieur au développement économique et social du pays,
- asseoir un dispositif performant de prise en charge des migrants de retour, promouvoir une meilleure protection des droits humains des émigrés sénégalais et des immigrés au Sénégal,
- assurer une meilleure gestion des frontières en rapport avec la libre circulation des personnes et le processus d'intégration régionale, ainsi qu'avec les États riverains non membres de la CEDEAO et
- promouvoir la migration légale et la lutte contre les risques et dangers liés à la migration irrégulière.



مداخلات الوفد الأمريكي

HSI Presentations Summaries - IOM/ARMP



Irregular Migration from Africa to the United States – Josea A. Gonzalez and Mark Meyers United States (U.S) Customs and Border Protection (CBP)

This presentation provides an overview of CBP’s mission to safeguard America’s borders, protect the public from dangerous people and material, and enhance the nation’s global economic competitiveness by enabling legitimate trade and travel. It discusses their authorities, area of responsibilities, and worldwide resources, and current migrations trends from Africa to the United States.

Case Study Human Smuggling Africa to the United States – Timothy Carroll, U.S. Homeland Security Investigations (HSI)

This presentation highlights an HSI human smuggling investigation that involves illegal migration organizations and routes between Africa and the United States.

International Cooperation and Evidence Sharing – Kimberly Svendsen, U.S. Department of Justice (DOJ) – Office of Overseas Prosecutorial Development, Assistance Training Program (OPDAT)

This presentation discusses international information sharing challenges and resources that assist to facilitate better cooperation between partnering countries when sharing investigative and evidence-based information.

ICHIP Program and Intellectual Property Crimes – Bobbie Smith, HSI – ICHIP

This presentation gives an overview of the International Computer Hacking and Intellectual Property program hosted by the U.S. Department of Justice (DOJ). This program promotes international cooperation by delivering training and technical assistance to foreign law enforcement, prosecutorial, and judicial partners in order to combat intellectual property rights and cybercrime violations.

Legal Overview of Exportation & Sanctions - Department of Justice - National Security Division – Counter Proliferation Investigations, Division Chief Matthew McKenzie

This presentation provides an overview of U.S. exportation laws, regulations, and sanctions related to the transfer of sensitive technology. This overview will also discuss prosecutorial requirements and challenges related to these types of investigations.

Child Exploitation and HSI's Global Mission to Protect Children, Kim Speakman, HSI Cyber Crimes Center (C3)

This presentation gives an overview of HSI's child exploitation investigative programs, initiatives, and worldwide resources as it relates to illegal migration or trafficking of children.

iGuardian Outreach Program Overview – David Fallon, HSI International Operations

This presentation gives an overview of HSI's community outreach programs to educate leaders, parents, and children about the online dangers and safety measures for children who are active online.

**U.S. Department of Homeland Security, Homeland Security Investigations
Overview – Lance Swanson, Deputy Attaché HSI Morocco**

This presentation gives an overview of HSI's capabilities and resources to assist overseas partner agencies with investigative requests and information sharing.

**Office of the Legal Attaché, How to Leverage FBI capabilities – Graham Jenkins,
Deputy Attaché FBI Morocco**

This presentation gives an overview of FBI's capabilities and resources to assist overseas partner agencies with investigative requests and information sharing.

البيان الختامي وتوصيات اللقاء العلمي لمنتدى حوار القضاة الافارقة



البيان الختامي

حضرات السيدات والسادة

لقد تشرف منتدى حوار القضاة الأفارقة وبشراكة مع رئاسة النيابة العامة ومنظمة الهجرة الدولية، المكتب الإقليمي (O.I.M) التابع لهيئة الأمم المتحدة وبرنامج الهجرة الإقليمي في إفريقيا (ARMP) وبحضور ممثلي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، والاتحاد الأوروبي باحتضان أول لقاء علمي استمر على مدار الأيام الثلاث المنصرمة، تناول موضوع الهجرة وحماية الأطفال من الاستغلال والإتجار.

وقد عرف هذا اللقاء مداخلات وعروض قيمة قدمها خبراء ممثلون لجهات مشاركة رسمية ولجمعيات المجتمع المدني. سادها جو من الحوار البناء والمسؤول، وتبادل خلالها المشاركون أفكار ومعلومات قيمة أفضت الى بلورة رؤى مستقبلية لأوجه التعاون الواجب وسبل تطوير الممارسات والتشريعات والآليات المعتمدة وطنيا وإقليميا ودوليا بما يكفل ترسيخ عدالة مواطنة ومنصفة للطفولة بقرتنا الإفريقية.

وهي مناسبة ايضا لأجدد شكري الخالص وتقديري الكبير لشركاء المنتدى في تنظيم هذا اللقاء العلمي على دعمهم وحضورهم وحرصهم المعهود على توفير الشروط الواجبة لإنجاح هذا اللقاء وتحقيق مراميه العلمية والعملية. ومؤكد أن العزم متواصل لأجل المضي قدما في هذه الشراكة وفي الإنفتاح على كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وطنيا وإقليميا ودوليا لأجل إرساء مقومات التعاون البناء والمسؤول الهادف الى تطوير العدالة والعناية بحقوق الإنسان في مختلف أوضاعه الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية وبما يكرس نموذجا رائدا للشراكة بين المؤسسات الرسمية للدولة وجمعيات المجتمع المدني.

وقد أسفرت أشغال هذا اللقاء العلمي الأول لمنتدى حوار القضاة الأفارقة المنعقد بمدينة مراكش المغربية عن مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1. وضع سياسة تحسيسية وتوعوية لمحاربة ظاهرة استغلال وتعنيف الأطفال والإتجار بهم، تعتمد على تقنيات التواصل الحديثة.
2. إحداث منصة لتبادل المعلومات بين الدول الإفريقية قاريا ودوليا، تتيح إرساء التدابير الحمائية لحقوق الأطفال المهاجرين.
3. إحداث شبكة للقضاة الأفارقة تعنى بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى حول مكافحة جرائم تهجير وتعنيف الأطفال واستغلالهم والإتجار بهم.

4. إحداث مركز إفريقي للدراسات والأبحاث في مجال حماية والنهوض بحقوق الطفل الإفريقي.
5. إحداث منصة رقمية تفسح المجال لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لتبادل الأنشطة والمبادرات والبرامج الجموعية في مختلف الدول الإفريقية في مجال دعم وحماية وإيواء الأطفال ضحايا العنف والإستغلال والإتجار والتهجير بإفريقيا
6. تحديث وتطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة بالهجرة وبحقوق الطفل وحمايته من شتى أوجه العنف والإستغلال والإتجار بما يتماشى والإتفاقيات الدولية والإفريقية.
7. نشر ثقافة حقوق الإنسان والتشبع بمضامين الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل بصفة عامة والطفل المهاجر بصفة خاصة.
8. تطوير برامج التكوين وبناء القدرات لفائدة القضاة الأفارقة في مجال الهجرة وحماية الأطفال ومكافحة الجرائم ذات الصلة.
9. إحداث مراكز استقبال حدودية لفائدة الأطفال المهاجرين غير المرافقين ضحايا الإستغلال والإتجار والعنف تعمل تحت إشراف السلطات المحلية وتحت مراقبة السلطات القضائية المعنية.
10. دعوة المرصد الإفريقي للهجرة لبلورة بيانات خاصة بالأطفال المهاجرين وبالسياسات المتبعة قاريا في مجال الهجرة لتحقيق الحماية والإندماج الإجتماعي للأطفال المهاجرين.
11. إحداث منتدى إفريقي سنوي ضمن أجندة 2063 للإتحاد الإفريقي يعنى بحقوق الأطفال وحمايتهم تجتمع خلاله المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني ومؤسسات البحث الجامعي للتباحث ودراسة سبل حماية وماسسة حقوق الأطفال وتحقيق إندماجهم التربوي والإجتماعي.
12. توفير الحماية القانونية والقضائية للأطفال المهاجرين غير المرافقين في بلدان الإستقبال بما فيها الحفاظ على هوياتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

Déclaration de clôture et recommandations de la réunion scientifique du Forum de Dialogue des Magistrats Africains :

Mesdames et Messieurs ;

Le Forum de Dialogue des Magistrats Africains, en partenariat avec la Présidence du Ministère Public, l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), le Bureau Régional des Nations Unies et le Programme Régional Africain des Migrations (ARMP), en présence des représentants de l'Ambassade des Etats-Unis au Maroc et de l'Union Européenne, ont eu l'honneur d'accueillir pendant trois jours la première réunion scientifique sur le thème de la migration et de la protection des enfants contre l'exploitation et la traite.

La réunion a constitué un espace d'interventions et de présentations précieuses de la part d'experts représentant des participants officiels et des organisations de la société civile. Dans une atmosphère de dialogue constructif et responsable, les participants ont échangé des idées et des informations significatives, ce qui a conduit au développement de visions futures pour une coopération adéquate et des moyens d'améliorer les bonnes pratiques, la législation et les mécanismes adoptés au niveau national, régional et international afin d'assurer l'établissement d'une justice équitable au profit des enfants sur notre continent africain.

C'est également l'occasion de renouveler mes sincères remerciements et ma profonde gratitude aux partenaires du Forum pour leur soutien, leur présence et leur habituel empressement à créer les conditions nécessaires au succès de cette réunion et à l'achèvement de ses objectifs professionnelles et pratiques.

Nous sommes déterminés à aller de l'avant dans ce partenariat et à nous ouvrir à toutes les institutions officielles et non officielles aux niveaux national, régional et international afin de fonder les bases d'une coopération constructive et efficace visant à développer la justice et à protéger les droits de l'homme dans leurs diverses conditions humaines, sociales et économiques, et d'établir un modèle pionnier de partenariat entre les institutions officielles de l'État et les associations de la société civile.

La première réunion scientifique du Forum de Dialogue des Magistrats Africains, qui s'est tenue à Marrakech, au Maroc, a débouché sur une série de recommandations :

1. Élaborer une politique visant à renforcer la sensibilisation et la prise de conscience pour combattre l'exploitation, la violence et la traite des enfants, en utilisant les technologies de communication modernes.
2. Instaurer une plateforme de communication entre les pays africains et à l'échelle internationale, qui encouragerait la mise en place de mesures visant à protéger les droits des enfants migrants.
3. Créer un réseau de juges africains pour faciliter le partage d'expériences et de bonnes pratiques dans la lutte contre les crimes liés au déplacement, à la violence, à l'exploitation et au trafic d'enfants.
4. Établir un centre africain d'études et de recherches sur la protection et la promotion des droits de l'enfant en Afrique.

5. Lancer une plateforme numérique permettant aux organisations et associations de la société civile de partager leurs activités, initiatives et programmes à travers différents pays africains., visant à soutenir, protéger et héberger les enfants victimes de violence, d'exploitation, de traite et de déplacement en Afrique.
6. Moderniser et adapter les législations nationales relatives à la migration et aux droits de l'enfant afin de les aligner avec les conventions internationales et africaines en matière de protection contre toutes formes de violence, d'exploitation et de traite.
7. Promouvoir la culture des droits de l'homme et l'appropriation des principes des conventions internationales relatives aux droits de l'enfant en général et aux enfants migrants en particulier.
8. Développer des programmes de formation et de renforcement des capacités au profit des juges africains dans les domaines de la migration, de la protection des enfants et de la lutte contre les crimes connexes.
9. Mettre en place des centres d'accueil aux frontières pour les enfants migrants non accompagnés, victimes d'exploitation, de traite et de violence, sous la supervision des autorités locales et sous le contrôle des autorités judiciaires compétentes.
10. Inviter l'Observatoire africain des migrations à élaborer des données spécifiques sur les enfants migrants et les politiques mises en place à l'échelle continentale en matière de migration, afin d'assurer leur protection et leur intégration sociale.
11. Instituer un forum africain annuel, inscrit dans l'Agenda 2063 de l'Union africaine, dédié aux droits et à la protection des enfants, réunissant les institutions officielles, la

société civile et les institutions de recherche universitaire pour discuter et examiner les moyens de renforcer la protection des droits des enfants et de favoriser leur intégration éducative et sociale.

12. Assurer une protection juridique et judiciaire aux enfants migrants non accompagnés dans les pays d'accueil, y compris la préservation de leur identité.

**Closing Statement and Recommendations in the light of the Scientific Meeting of
the African Judges Dialogue Forum:**

Ladies and Gentlemen;

The African Judges Dialogue Forum, in partnership with the Public Prosecution Office, the International Organization for Migration (O.I.M.), the United Nations Regional Office, and the Africa Regional Migration Program (ARMP), and in the presence of representatives of the United States Embassy in Morocco and the European Union, was honored to host its first scientific meeting over the past three days on the topic of migration and the protection of children from exploitation and trafficking.

This meeting featured valuable speeches and presentations by experts representing official participants and civil society organizations.

The conference was marked by a responsible and productive dialogue environment in which participants shared critical concepts, ideas, and knowledge that helped develop collaborative visions and strategies aimed at enhancing policies at the national, regional, and global levels—laws, and other mechanisms that guarantee the establishment of fair justice for children throughout the African continent.

This occasion also allows me to express my profound appreciation and gratitude to the Forum's partners for their unwavering support, presence, and commitment to creating the optimal conditions that contributed to the success of this meeting.

We are committed to advancing this partnership and engaging with all official and unofficial institutions at the national, regional, and international levels. Our objective is to foster constructive and responsible collaboration that promotes justice and upholds human rights across diverse human, social, and economic contexts.

This initiative seeks to establish a model of collaboration between governmental bodies and civil society organizations. The first scientific assembly of the African Judges Dialogue Forum, held in Marrakech, Morocco, resulted in a set of recommendations, which encompass the following:

1. Formulating a policy aimed at increasing awareness and education about the exploitation, violence, and trafficking of children through the use of contemporary communication technologies.
2. Establishing a platform for the exchange of information among African nations and on a global scale, thus promoting the implementation of protective measures for the rights of migrant children.
3. Creating a network of African judges to facilitate the exchange of experiences and best practices in combating crimes related to displacement, violence, exploitation, and child trafficking.
4. Setting up an African research and study center dedicated to the protection and advancement of children's rights across the continent.
5. Developing a digital platform that allows civil society organizations and associations to collaborate and share their activities, initiatives, and programs across different African countries, to support, protect, and provide refuge for child victims of violence, exploitation, trafficking, and displacement.
6. Reviewing, amending, and strengthening national laws concerning migration and children's rights to ensure their protection from all forms of violence, exploitation, and trafficking, in alignment with international and African conventions.
7. Advocating for a culture that defers human rights while incorporating the principles of international conventions related to children's rights, especially those pertaining to migrant children.
8. Initiating training and capacity-building programs for African judges that focus on migration issues, child protection, and the prevention of associated crimes.

9. Creating border reception facilities for unaccompanied migrant children who have suffered from exploitation and trafficking.
10. Collaborating with the African Migration Observatory to gather data on migrant children and the migration policies implemented across the continent, aiming to enhance the protection and social integration of these at-risk individuals.
11. Organizing an annual forum as part of the African Union's Agenda 2063, focusing on the rights and protection of children, which will convene governmental bodies, civil society stakeholders, and academic researchers to discuss and formulate strategies for the protection of children's rights and their educational and social integration.
12. Ensuring legal and judicial protections for unaccompanied migrant children in host countries, including preserving their identities.

المرفقات



البلاغات الصحفية

L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite au cœur d'une rencontre à Marrakech

mapnews.ma



L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite au cœur d'une rencontre à Marrakech

lundi, 26 août, 2024 à 15:35

Marrakech - "L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite: Expertises et expériences des systèmes judiciaires africains" est le thème d'une rencontre, dont les travaux ont débuté lundi à Marrakech.

Marrakech (MAP) - "L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite: Expertises et expériences des systèmes judiciaires africains" est le thème d'une rencontre scientifique, dont les travaux ont débuté, lundi à Marrakech.

Initiée par le Forum de Dialogue des Magistrats Africains, en partenariat avec la Présidence du Ministère Public, l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM) et le Programme Régional Africain pour les Migrations (ARMP), dans le cadre de la célébration la Journée internationale de l'enfant africain (16 juin), ce conclave de trois jours tend à mettre en exergue les rôles de la Présidence du Ministère Public au Maroc dans le domaine de la protection de l'enfant et de l'application des meilleures pratiques, dans la lutte contre les

diverses formes de violation tel que la violence, la traite, la migration et l'atteinte à ses droits fondamentaux, ainsi qu'à valoriser les efforts déployés dans ce sens par les juges de cette importante institution.

C'est aussi l'occasion de promouvoir et de renforcer le rôle que peuvent jouer les associations professionnelles de magistrats, en général, pour enrichir le dialogue, la discussion et l'échange d'expertises, dans le cadre d'une collaboration constructive et significative entre les juges et les institutions, y compris, en particulier, les institutions judiciaires tutélaires des juges et des organismes judiciaires.

Ainsi, des participants venus du Sénégal, de la Côte d'Ivoire, du Mozambique, du Togo, de l'Afrique Centrale, de la Tunisie, du Royaume du Maroc, ainsi que des experts internationaux issus des États-Unis, du Conseil de l'Europe et de l'Union africaine discuteront et échangeront leurs points de vue afin de souligner les défis encourus de la migration, et de veiller au respect des droits et de la dignité de toutes les personnes concernées.

S'exprimant à l'ouverture de cette rencontre, la présidente du Forum de Dialogue des Magistrats Africains, Mme Jamila Sedki, s'est attardée sur la situation de l'enfance africaine, qui selon de nombreux rapports continentaux et internationaux, "nous interpelle tous, et nous place face à un défi majeur".

Après avoir passé en revue les principaux objectifs et missions du Forum, Mme Sedki a expliqué que c'est dans cette optique qu'intervient cette rencontre qui se veut une plateforme de débat sérieux et franc, et de partage d'expériences et d'expertises pour faire la lumière sur la situation de l'enfant africain.

Cette rencontre, a-t-elle ajouté, constitue une occasion appropriée pour jeter la lumière sur les violations dont fait l'objet l'enfance africaine, avec un focus sur le volet lié au système juridique et aux pratiques judiciaires dans le domaine de la protection juridique de l'enfance.

Pour sa part, le président du Pôle de suivi de l'action publique et de l'exécution de la politique pénale au Ministère Public, Ahmed Ouali Alami, a mis en exergue l'intérêt particulier accordé par le Maroc aux questions de l'enfance et la Haute sollicitude dont SM le

Roi Mohammed VI entoure cette catégorie, soulignant des avancées importantes accumulées par le Royaume, notamment dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie de promotion de l'enfance dans le cadre de la politique publique intégrée pour la protection de l'enfance au Maroc (2015-2025), en tant que charte nationale avec l'implication des différentes parties prenantes.

Il a également, mis en avant le rôle du Ministère Public dans ce sens, en consacrant au sein de ses structures administratives, une branche propre dédiée aux questions de cette catégorie.

Pour leur part, les différents intervenants lors de cette séance d'ouverture ont été unanimes à souligner que la protection de l'enfance africaine face aux défis de la migration et toute forme d'exploitation et de traite est "une responsabilité partagée", d'où la nécessité d'agir ensemble, main dans la main, assurer un avenir meilleur aux enfants du continent.

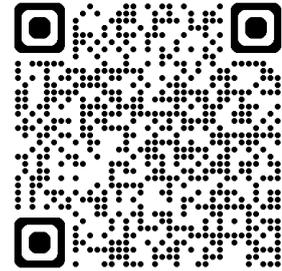
Ce partenariat du Forum avec l'OIM et l'ARMP), en coopération avec les institutions chargées de l'application de la loi aux États-Unis, constitue une plate-forme importante pour le dialogue et la coopération visant à traiter les divers sujets liés au thème de la migration, en plus des sujets qui seront abordés pendant cette réunion, tels que la traite des êtres humains, la poursuite des auteurs, la consécration du principe de non-impunité et la lutte contre l'exploitation des enfants dans tous les domaines, la protection des migrants, l'aide au retour volontaire et à la réintégration dans leur pays d'origine, Tout en montrant les efforts fournis pour mettre en œuvre les stratégies de migration illégale.

Les représentants des institutions et organisations participantes à cette rencontre, présenteront ainsi leurs propositions sur les moyens de renforcer la coopération internationale et régionale à travers le continent africain, tout en rappelant le rôle vital joué par le Royaume du Maroc pour assurer la sécurité de la circulation des personnes, des biens et des fonds à travers l'Afrique du Nord, compte tenu de ses frontières et de son emplacement géostratégique.

Le Forum de Dialogue des Magistrats Africains est un centre scientifique à composition judiciaire sous forme d'une association à caractère professionnel, dont les racines au Maroc et les branches s'étendent à travers le reste des pays africains.

Créé en 2021, le Forum compte environ 40 juges issus de 18 pays africains des cinq régions du continent, et dispose de statut d'observateur auprès de l'Association des procureurs africains pour l'Afrique de l'Est. Il est aussi membre de l'Association internationale des procureurs publics (AIPP), de l'Association internationale des procureurs publics francophones (AIPPF), de l'Association internationale des femmes juges (IAWJ).

<https://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/lenfance-africaine-migration-exploitation-traite-au-coeur-dune-rencontre-marrakech/>



مراكش: نحو أحداث شبكة للقضاة الأفارقة (لقاء)

mapnews.ma



مراكش - دعا المشاركون في منتدى حوار القضاة الأفارقة الذي اختتمت أشغاله اليوم الأربعاء

بمراكش، إلى أحداث شبكة للقضاة الأفارقة تُعنى بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

كما دعوا خلال التوصيات التي توجت أشغال اللقاء المنظم على مدى ثلاثة أيام بشراكة مع رئاسة

النيابة العامة ومنظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الهجرة الإقليمي في إفريقيا حول موضوع "الطفولة

الإفريقية بين الهجرة والاستغلال والاتجار"، إلى أحداث مركز إفريقي للدراسات والأبحاث في مجال حماية

والهوض بحقوق الطفل الإفريقي، وكذا منصة رقمية تفسح المجال لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني

لتبادل الأنشطة والمبادرات والبرامج في هذا المجال بمختلف الدول الإفريقية.

وأوصى المشاركون من دول السنغال، وساحل العاج، والموزمبيق، والطوغو، وإفريقيا الوسطى،

وتونس، وموريتانيا إلى جانب المملكة المغربية، وخبراء دوليون من الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس

أوروبا والاتحاد الإفريقي، أيضا بوضع سياسة تحسيسية وتوعوية لمحاربة ظاهرة استغلال وتعنيف

الأطفال والاتجار بهم تعتمد على تقنيات التواصل الحديثة، وكذا منصة لتبادل المعلومات بين الدول

الإفريقية في هذا المجال.

وتضمنت التوصيات كذلك، التأكيد على ضرورة تحديث وتطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة

بالهجرة وبحقوق الطفل، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتشبع بمضامين الاتفاقيات الدولية المتعلقة

بحقوق الطفل بصفة عامة والطفل المهاجر بصفة خاصة. وأكد المشاركون من جهة أخرى، على أهمية

تطوير برامج التكوين وبناء القدرات لفائدة القضاة الأفارقة في مجال الهجرة وحماية الأطفال ومكافحة الجرائم ذات الصلة، داعين إلى أحداث مراكز استقبال حدودية لفائدة الأطفال المهاجرين غير المرافقين. كما تمت الدعوة إلى أحداث منتدى إفريقي سنوي ضمن أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي يُعنى بحقوق الأطفال بمشاركة مختلف المؤسسات والأطراف المعنية. وأوصى المشاركون أيضا، بتوفير الحماية القانونية والقضائية للأطفال المهاجرين غير المرافقين في بلدان الاستقبال بما فيها الحفاظ على هويتهم. وأشادت القنصل العام للولايات المتحدة بالدار البيضاء، السيدة ماريسا سكوت، خلال الجلسة الختامية، بهذه المبادرة بالنظر لأهمية هذا الموضوع، موضحة أن حماية الطفل ليست فقط "مسؤولية" الجميع وإنما "واجب" و"التزام". وقالت إن الجرائم العابرة للحدود والهجرة والاتجار بالبشر تشكل تهديدا حقيقيا للأطفال و"محط انشغال كبير"، يتطلب تضافر الجهود من أجل مكافحة الجرائم التي تتجاوز الحدود، مشددة على أهمية التعاون الدولي الوثيق للتصدي لهذه التهديدات. من جهتها، أبرزت رئيسة منتدى حوار القضاة الأفارقة، السيدة جميلة صدقي، أن هذا اللقاء الأول شكل فضاء ملائما لتقاسم التجارب والخبرات ومناقشة موضوع يكتسي أهمية قصوى، مؤكدة استعداد المنتدى للانفتاح على كافة المؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لإرساء أسس تعاون مثمر ومسؤول من أجل تطوير العدالة وحماية حقوق الطفل والإنسان بشكل عام. من جانبه، أشار المدير العام لمركز التكوين القضائي بالسنغال، ماديمبا غيبي، إلى أن هذا اللقاء شكل فرصة للمشاركين القادمين من القارات لتقاسم التجارب والخبرات، والانخراط في نقاش مثمر حول هذا الموضوع ونسج علاقات فيما بينهم.

وخلص إلى القول في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا الأمر يحفز على أحداث شبكة بين القضاة الأفارقة عضو في هذا المنتدى، مما يتيح لهم تبادل الأساليب والإجراءات في إطار مكافحة هذا النوع من الجرائم وذلك بهدف تعزيز حماية الأطفال. ويسعى اللقاء إلى إبراز الأدوار التي تضطلع بها مؤسسة رئاسة النيابة العامة بالمغرب في مجال حماية الطفل وتكريس الممارسات الفضلى في مكافحة شتى مظاهر العنف والاستغلال والاتجار والمس بحقوقه الأساسية، إلى جانب تسليط الضوء على المجهودات

المبدولة في هذا الإطار من طرف قضاة هذه المؤسسة الهامة. وشكل اللقاء أيضا، مناسبة لتكريس وتعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المهنية للقضاة بشكل عام في إغناء الحوار والنقاش وتبادل الخبرات بين القضاة في إطار تعاون بناء وهادف مع المؤسسات ومنها على وجه الخصوص، المؤسسات القضائية الوصية على القضاة وأجهزة القضاء.

<https://www.mapnews.ma/ar/actualites/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1>

Marrakech : Réunion scientifique du Forum de dialogue des juges africains... Vers la création d'un réseau des magistrats africains (Déclaration et Recommandations).

lafrique-adulte.com

Les participants à la première rencontre du Forum de Dialogue des Magistrats Africains, dont les travaux ont pris fin mercredi à Marrakech, ont recommandé la création d'un réseau des magistrats africains afin de favoriser l'échange des expertises et bonnes pratiques.

Dans leurs recommandations ayant sanctionné les travaux, trois jours durant, de cette rencontre initiée en partenariat avec la Présidence du Ministère Public, l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM) et le Programme Régional Africain pour les Migrations (ARMP), sous le thème "*L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite: Expertises et expériences des systèmes judiciaires africains*", les participants ont également plaidé en faveur de la création d'un centre africain des études et recherches pour la promotion et la préservation des droits de l'enfant, ainsi que d'une plateforme numérique à même de permettre aux organisations et associations de la société civile de partager leurs activités, initiatives et programmes en la matière dans les différents pays africains.

Les participants venus du:

- *Sénégal;*
- *Côte d'Ivoire;*
- *Mozambique;*
- *Togo;*
- *l'Afrique Centrale;*
- *Mauritanie;*
- *Tunisie;*

- *Royaume du Maroc.*

outre des experts internationaux issus des *États-Unis, du Conseil de l'Europe et de l'Union africaine*, ont aussi appelé à la mise en place d'une politique de sensibilisation et de conscientisation pour la lutte contre le phénomène d'exploitation des enfants, fondée sur les techniques modernes de communication, ainsi que d'une plateforme dédiée à l'échange des données entre les pays africains dans ce domaine.

Ils ont, en outre, mis l'accent sur la nécessité de l'actualisation et du développement des législations liées à la migration et aux droits de l'enfant, tout en œuvrant à la diffusion de la culture des droits humains et à la mise en œuvre des dispositions des conventions et chartes internationales en la matière.

Les recommandations de cette rencontre soulignent, d'autre part, l'importance de développer des programmes de formation et de renforcement des capacités des magistrats africains dans le domaine de l'immigration, de la protection de l'enfance et de la lutte contre les crimes et l'exploitation dont elle fait l'objet, appelant à la création de centres d'accueil frontaliers pour les enfants migrants non accompagnés.

Un appel a été aussi lancé pour la mise en place d'un Forum africain annuel, dans le cadre de l'Agenda 2063 de l'Union africaine, qui sera dédié aux droits de l'enfant avec la participation des différentes institutions et parties prenantes.

Les participants ont, enfin, plaidé en faveur du renforcement de la protection juridique et judiciaire des enfants migrants non accompagnés dans les pays d'accueil, tout en préservant leur identité.

S'exprimant lors de la séance de clôture de cette rencontre, Mme Marissa D. Scott-Torres, Consule générale des Etats-Unis à Casablanca, s'est félicitée de cette initiative des organisateurs eu égard à la pertinence et l'importance de cette thématique, soulignant que la protection de l'enfance n'est pas uniquement "une responsabilité" de tous mais un "devoir" et "une obligation".

Les crimes transfrontaliers, la migration et la traite constituent une véritable menace pour les enfants et une "préoccupation majeure", d'où, a-t-elle dit, la nécessité de fédérer les efforts pour la lutte contre ces crimes qui transcendent les frontières, mettant l'accent sur l'importance d'une coopération internationale étroite pour répondre à ces menaces.



Pour sa part, la présidente du Forum de Dialogue des Magistrats africains, Mme Jamila Sedqi, a indiqué que cette première rencontre a été un espace idoine pour le partage des expériences et expertises et débattre d'une thématique d'une extrême importance, soulignant la disposition du Forum à s'ouvrir sur l'ensemble des institutions à l'échelle nationale, régionale et internationale pour asseoir les bases d'une coopération fructueuse et

responsable au service du développement de la justice et de la protection des droits de l'enfant et de l'Homme en général.



Quant au directeur général du Centre de Formation judiciaire au Sénégal, Mademba Gueye, a expliqué que cette rencontre a été une occasion pour les participants venus de différents continents de partager les expériences et expertises, d'engager un débat enrichissant autour de cette thématique, et de nouer des contacts entre eux.

Cela favorise la création d'un réseau entre magistrats africains membres de ce Forum, ce qui leur permettra d'échanger les méthodes et procédures dans le cadre de la lutte contre ce type de crimes, la finalité ultime étant de renforcer la protection des droits des enfants, a-t-il conclu dans une déclaration.

Ce conclave tendait à mettre en exergue les rôles de la Présidence du Ministère Public au Maroc dans le domaine de la protection de l'enfant et de l'application des meilleures pratiques, dans la lutte contre les diverses formes de violation tel que la violence, la traite, la migration et l'atteinte à ses droits fondamentaux, ainsi qu'à valoriser les efforts déployés dans ce sens par les juges de cette importante institution.

C'était aussi l'occasion de promouvoir et de renforcer le rôle que peuvent jouer les associations professionnelles de magistrats, en général, pour enrichir le dialogue, la

discussion et l'échange d'expertises, dans le cadre d'une collaboration constructive et significative entre les juges et les institutions, y compris, en particulier, les institutions judiciaires tutélaires des juges et des organismes judiciaires.

Déclaration de clôture et recommandations de la réunion scientifique du Forum de dialogue des juges africains :

Mesdames et Messieurs;

Le Forum de Dialogue des Juges Africains, en partenariat avec le Ministère Public, l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), le Bureau Régional des Nations Unies (O.R.M.) et le Programme Régional Africain des Migrations (PRAM), en présence des représentants de l'Ambassade des Etats-Unis au Maroc et de l'Union Européenne, ont eu l'honneur d'accueillir pendant trois jours la première réunion scientifique sur le thème de la migration et de la protection des enfants contre l'exploitation et la traite.

La réunion a constitué un espace d'interventions et de présentations précieuses de la part d'experts représentant des participants officiels et des organisations de la société civile. Dans une atmosphère de dialogue constructif et responsable, les participants ont échangé des idées et des informations significatives, ce qui a conduit au développement de visions futures pour une coopération adéquate et des moyens d'améliorer les pratiques, la législation et les mécanismes adoptés au niveau national, régional et international afin d'assurer l'établissement d'une justice juste et équitable pour les enfants sur notre continent africain.

C'est également l'occasion de renouveler mes sincères remerciements et ma profonde appréciation aux partenaires du Forum pour leur soutien, leur présence et leur habituel empressement à créer les conditions nécessaires au succès de cette réunion et à l'atteinte de ses objectifs scientifiques et pratiques.

Nous sommes déterminés à aller de l'avant dans ce partenariat et à nous ouvrir à toutes les institutions officielles et non officielles aux niveaux national, régional et international afin de jeter les bases d'une coopération constructive et responsable visant à développer la justice et à protéger les droits de l'homme dans leurs diverses conditions

humaines, sociales et économiques, et d'établir un modèle pionnier de partenariat entre les institutions officielles de l'État et les associations de la société civile.

La première réunion scientifique du Forum de dialogue des juges africains, qui s'est tenue à Marrakech, au Maroc, a débouché sur une série de recommandations :

1. *Élaborer une politique visant à renforcer la sensibilisation et la prise de conscience pour combattre l'exploitation, la violence et la traite des enfants, en utilisant les technologies de communication modernes.*
2. *Instaurer une plateforme de communication entre les pays africains et à l'échelle internationale, qui encouragerait la mise en place de mesures visant à protéger les droits des enfants migrants.*
3. *Créer un réseau de juges africains pour faciliter le partage d'expériences et de bonnes pratiques dans la lutte contre les crimes liés au déplacement, à la violence, à l'exploitation et au trafic d'enfants.*
4. *Établir un centre africain d'études et de recherches sur la protection et la promotion des droits de l'enfant en Afrique.*
5. *Lancer une plateforme numérique permettant aux organisations et associations de la société civile de partager leurs activités, initiatives et programmes à travers différents pays africains., visant à soutenir, protéger et héberger les enfants victimes de violence, d'exploitation, de traite et de déplacement en Afrique.*
6. *Mettre en place des programmes de formation et de renforcement des capacités des juges africains, axés sur la migration, la protection des enfants et la lutte contre les crimes qui y sont liés.*
7. *Mettre en place des centres d'accueil frontaliers pour les enfants migrants non accompagnés qui sont susceptibles d'être victimes d'exploitation,*

de trafic et de violence, sous la supervision des autorités locales et des entités judiciaires compétentes.

<https://www.lafrique-adulte.com/post/marrakech-r%C3%A9union-scientifique-du-forum-de-dialogue-des-juges-africains-vers-la-cr%C3%A9ation-d-un-r>

First Forum of African Magistrates Discusses Migration and Child Protection Initiatives

mena.iom.int



Magistrates from across Africa considered various initiatives related to migration issues and child protection in the continent including a research centre, increased advocacy and a dedicated annual event on children’s rights as they convened from 25 to 30 August 2024 at the first Forum of African Magistrates in Marrakech, Morocco.

Participants highlighted the importance of raising awareness and providing training for African magistrates on migration issues, child protection, and the fight against child exploitation.

The event was organized by the International Organization for Migration’s (IOM) regional office for the Middle East and North Africa under the Africa Regional Migration Programme (ARMP).

“Our responsibility as practicing judges appears to be the decisive factor in making the best principles of human rights and children’s rights in particular, a basic and essential basis for protecting and caring for our African childhood, and making it safe,” said Mrs. Jamila Sediqi Chairperson of the African Judges Dialogue Form.

Participants called for the establishment of a center dedicated to research and the promotion of children's rights, alongside a digital platform to disseminate the activities of civil society organizations.

A proposal was also made for the creation of an annual Forum on children's rights as part of the African Judges Dialogue Forum objectives, and the African Union's Agenda 2063, with a particular focus on the legal and judicial protection of unaccompanied migrant children.

"This meeting is more than just a gathering; it is a united front in the battle to protect the most vulnerable -our children- from exploitation, trafficking, and irregular migration," said Marissa Scott, the United States Consul General to Morocco. "Our children are the future, and it is our collective obligation to ensure that they grow up in a world free from fear and danger."

The forum discussed the need for an awareness-raising strategy using modern communication techniques to update legislation concerning migration and children's rights, promote human rights, and foster synergy and international cooperation to combat cross-border crimes.

The event brought together African Judges dealing with children exploitation cases from Côte d'Ivoire, Mauritania, Senegal, Togo, Central African Republic, Mozambique, Tunisia and Morocco.

It also saw high-level participation from the United States Government to share the experience of US law enforcement and judiciary officials at US borders. This included experts from The Department of Homeland Security (DHS), Homeland Security Investigations (HSI), Federal Bureau of Investigation (FBI), Department of justice (DoJ), U.S. Customs and Border Protection (CBP) and different departments and offices from US the Embassy and Consulate in Morocco and Athena

<https://mena.iom.int/news/first-forum-african-magistrates-discusses-migration-and-child-protection-initiatives>



IOM Southern Africa

@IOMROpretoria

Suivre



IOM #ARMP honoured to have the U.S. Department of Homeland Security Deputy Assistant Director, Willie Crump present at the First Forum of African Magistrates in Marrakech 🇲🇦 to discuss issues around #Migration and #ChildProtection Initiatives.

Traduire le post

"We gather here today not only to share our insights and experiences but also to strengthen the bonds that unite us in our commitment to public safety and justice.

As we navigate the complex challenges of today, it is essential that we foster collaboration and innovation. This conference serves as a platform for us to explore new strategies, share best practices, and engage in meaningful discussions that will enhance our collective efforts in serving our communities."

Willie Crump
Deputy Assistant Director
U.S. Department of Homeland Security



2M

youtube.com/watch?v=-h9ZAZ-q_YM&list=PPSV

Rechercher

2M

الاول لمندى حوار القضاة الأفارقة
من أجل بناء مستقبل أفضل للمطلوبين الإفريقيين
The first international meeting of the African judges
Under the theme
"Hand-in hand working together for a better future
for every African Child"
La première rencontre
du forum de

منتدى حوار القضاة الأفارقة

مجتمع المسائية

20:35 / 28:36

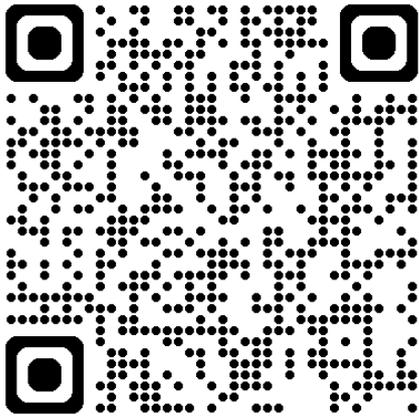
2024 غشت 26 الإثنين : المسائية

2MTV 9,15 M d'abonnés

Abonné

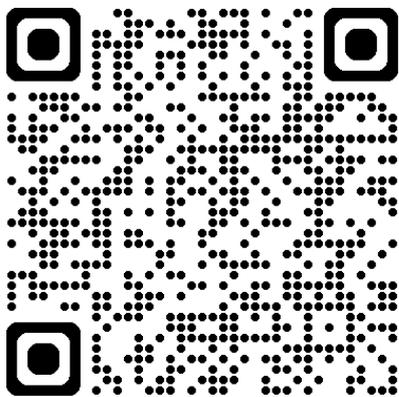
206

Partager



Al Aoula tv

The image shows a YouTube video player interface. At the top left is the YouTube logo with 'MA' next to it. To the right is a search bar labeled 'Rechercher'. The video content shows a news studio with a female anchor at a desk and a large screen displaying a woman in a floral shirt. The video title is 'الأخبار الرئيسية الأولى 26/08/2024'. Below the video, the channel name 'Al Aoula TV' is shown with a verified badge and '3.1 M. d'abonnés'. There are 144 likes, a comment icon, and a share icon labeled 'Partager'.



M24TV



YouTube MA

Rechercher



الدعوة إلى إحداث شبكة للقضاة الأفارقة محور لقاء بمراكش



M24TV
396 k abonnés

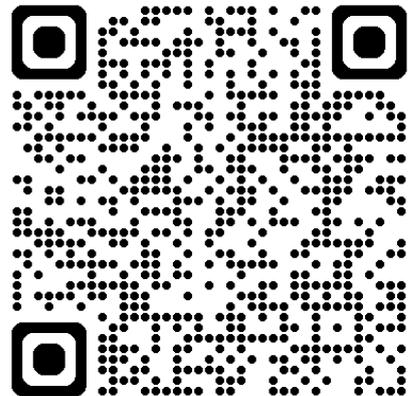
Abonné

3



Partager

Télécharger



رسائل شكر



Mr. SEYID ELGHEYLANI
Président tournante de
l'Instance Judiciaire de
l'Union du Maghreb Arabe
République Islamique de
Mauritanie

~ SELG +222 44 32 43 38

chère jemila
c'était un grand honneur et un véritable plaisir d'avoir participé avec vous et d'autres formidables collègues à ce premier forum des magistrats africains .
Notre équipe est si enthousiaste qu'elle désire ardemment venir à d'autres rencontres du genre, lieu d'échanges d'expérience et de connaissances aussi bien professionnelles que personnelles. Vos encouragements, votre simplicité, disponibilité et abnégation nous ont tous franchement marqués.
Veuillez recevoir en retour nos remerciements et nos vives félicitations pour le travail accompli et la réussite du forum.
Nos sincères vœux de prompts rétablissements pour le procureur général du roi et nos meilleurs vœux de promotion pour vous.
Je ne saurais terminer ces lignes sans saluer vos collaborateurs et collaboratrices pour leur assiduité et votre mari, Ahmed, pour le sourire permanent et la bonne humeur.
Quant à l'hôtel et Marrakech ça a été simplement super ...
À bientôt.

16:30



Mr. Ghislain GRESENGUET
Magistrat, Chargé de Mission
Agent Judiciaire de l'Etat
République Centrafricaine

~ Ghislain Gresenguet +236 75 50 67 00

Bonjour Madame la Présidente,
Juste pour vous informer que je suis bien arrivé à Bangui depuis ce matin à 4h.
Je profite pour vous adresser mes sincères remerciements pour cette première rencontre internationale du Forum, qui a été une belle réussite. A travers votre management vous avez bien coordonné la session afin de nous dégager du temps pour profiter, de visiter les sites touristiques de Marrakech. Nous avons passé de très bons moments, qui resteront gravés dans nos souvenirs.
Recevez mes chaleureuses et fraternelles salutations.
Ghislain

15:34



Mr. Ibrahima DIOUJEYE
Directeur Général du centre de
Formation Judiciaire
République du Sénégal

~ Mademba Gueye +221 77 204 04 52

Bonjour à tous,
Je suis bien rentré, alhamdoulillah. Je tenais à vous remercier chaleureusement pour l'accueil exceptionnel et l'organisation impeccable du séminaire au Maroc ainsi que vos contributions remarquables. Ces quelques jours ont été enrichissants, tant sur le plan professionnel que personnel. Les échanges que nous avons eus et les connaissances partagées seront certainement bénéfiques pour nos projets futurs.

Un grand merci à toute l'équipe pour votre travail acharné et votre hospitalité avec une mention particulière pour madame Jamila. J'espère que nous aurons l'occasion de collaborer à nouveau très prochainement.

Bien cordialement,

Mademba gueye, magistrat, Directeur général du Centre de Formation judiciaire Sénégal

17:27



Mme. JOSEPHINE SUZANNE
EBAH NEE TOURE
Juge, Membre de la Cour de
Justice de UEMOA
République de Côte d'Ivoire

~ Josephine Suzanne... +226 64 93 80 59

Merci Mme la Presidente pour ce beau Forum
Merci pour ce beau rassemblement, sur tous les points, aussi bien les travaux que l'accueil la qualité des participant:
C'est la pre e
d'une missi de
quitter des
l'ambiance
Je nous so
Merci a tou
Vous me m



22:14



Dakar, le 09 septembre 2024

Le Directeur Général

Madame la Présidente,

Au nom du Centre de Formation Judiciaire du Sénégal et en mon nom personnel, je tiens à exprimer nos sincères remerciements pour l'accueil chaleureux et la parfaite organisation de la rencontre du Forum de Dialogue des Magistrats Africains qui s'est tenue à Marrakech du 26 au 28 août 2024.

Le thème de cette année, "L'enfance africaine entre migration, exploitation et traite : expertise et expériences des systèmes judiciaires africains", est d'une actualité brûlante et d'une importance capitale pour nos nations et nos systèmes judiciaires. Les travaux et les échanges durant cette rencontre qui nous a permis de partager la stratégie du Sénégal en matière de lutte contre l'immigration irrégulière, ont été d'une richesse exceptionnelle, et je suis convaincu que les conclusions et les recommandations qui en ont émergé auront un impact significatif sur nos actions et politiques à venir.

Nous sommes particulièrement reconnaissants pour l'effort remarquable de l'État marocain dans l'organisation de cet événement, assurant ainsi un cadre propice à des discussions productives et à un partage d'expériences enrichissant. Votre leadership, Madame la Présidente, ainsi que votre engagement continu en faveur de la coopération judiciaire en Afrique, ont grandement contribué à la réussite de ce forum.

Nous réaffirmons notre engagement à poursuivre cette collaboration fructueuse et à œuvrer ensemble pour le renforcement de la justice et la protection des droits des enfants en Afrique.

Veillez recevoir, Madame la Présidente, l'expression de mon respect le plus profond et de mes salutations distinguées.

**Au juge Jamila SEDQI, Présidente
Du Forum de Dialogue des magistrats africains.**



Mademba GUEYE
Magistrat
Directeur général du Centre
de Formation Judiciaire

سير ذاتية للمشاركين

Mr. Moulay Hassan DAKI
Prosecutor General of the king at the Court of Cassation



- His Majesty the King appointed Mr. MOULAY HASSAN DAKI Prosecutor General of the King at the Court of Cassation and head of the Public Prosecution Office on March 22, 2021.
- Mr. Moulay Hassan DAKI holds a Ph.D. in private law from the Faculty of Law, Economics, and Social Sciences of Tangier.
- Mr. Moulay Hassan DAKI joined the Higher Institute of the Judiciary in Rabat in 1979
- Mr. Moulay Hassan DAKI began his career as deputy prosecutor of the King at the Resident Judge Center in Sidi Yahya El Gharb then as a judge at the Court of First Instance of Kenitra (1983-1986). He was also appointed prosecutor general of the King at First Instance Courts in Ouazzane (1987-1988), Souk El Arbaa El Gharb (1988-1994), Kenitra (1994-1995), and Tetouan (1996-2000).
- Mr. Moulay Hassan DAKI was appointed deputy Prosecutor general of the King at the Court of Appeals of Rabat (1995-1996), prosecutor General of the King at the Court of Appeals of Tangier (2000-2011), and then prosecutor General of the King at the Court of Appeals of Rabat.

Mrs. Jamila SEDQI
Founder and president of the African Judges Dialogue Forum
Attorney General at the Court of Cassation and Advisor to the
Public Prosecutor's Office



- Graduated from the Higher Institute of the Judiciary in Rabat in 1992.
- She is also the first Moroccan judge on the Administrative Court of the African Union and is a member of the African Union Joint Technical Committee responsible for amending the Statute and Rules of Procedure of the Administrative Court.
- she acts as the liaison coordinator for both the Africa Prosecutors Association and the Arab Prosecutors Association.
- From 1992 to 2007, Mrs. Sedqi began her professional journey as a Deputy Public Prosecutor at the Rabat Court of First Instance
- She later held the positions of Vice-President of the Court and President of the Real Estate Chamber at the Rabat Court of First Instance
- She served as the president of the Liaison Judge Foundation from 2008 to 2016



Mrs. Marissa Scott
U.S. Consul General, Casablanca - Morocco



- Ms. Scott is a career diplomat and has spent most of her career working in Africa on public diplomacy and media relations. Her previous assignments were Djibouti, the Dominican Republic, Algeria, Niger, Cabo Verde, and South Africa. Recently, Consul General Scott served as Senior Advisor on Diversity, Equity, Inclusion, and Accessibility in the State Department's Bureau of Western Hemisphere Affairs.
- Consul General Scott holds a Bachelor's degree in English and Spanish language and a Master's degree in International Relations from the Maxwell School at Syracuse University. She also holds an Advanced Certificate in Conflict Resolution from Syracuse and a Certificate in Strategic Communications and Public Relations from Portland State University.

M. Willie CRUMP
Deputy Assistant Director U.S. Department of Homeland Security



- Division Chief, U.S. Department of Homeland Security
- National Unit Chief for Contraband Smuggling
- Assistant Special Agent in Charge/ Office of Professional Responsibility,
- U.S. Immigration and Customs Enforcement (ICE)
- Group Supervisor, Homeland Security Investigations

M. Timothy Carroll
HSI Special Agent-Buffalo, New York
Border Enforcement Security Taskforce



- Mr. Carroll has 12 years in law enforcement, all within the Department of Homeland Security.
- Currently mainly investigating narcotics and firearms smuggling violations.
- Member of the HSI Special Response Team.
- Prior to HSI, he was employed by the United States Border Patrol and stationed on the California/Mexico border.
- After leaving USBP, I transferred to U.S. Customs and Border Protection in Buffalo, New York where I was assigned as a task force officer to HSI.

Mr. David Fallon
Special Agent



- Special Agent Fallon has a bachelor's degree in criminal justice and started his career as the youngest Executive of Internal Investigations at Bloomington
- he joined as a US Customs Inspector in the New York City Harbor
- He transferred to Homeland Security Investigations
- he started in money laundering investigations.
- His aptitude for computers crimes soon transferred him to cybercrimes where he spent 10 years working child exploitation cases and Darknet guns/ and drugs cases. In 2017
- he was brought to headquarters as a subject matter expert during the Fentanyl crisis.
- He worked with multiple US and Foreign police agencies gaining a reputation for international cooperation.
- He was then transferred to International Operations handling Europe, Africa and Levant for the last 3 years.

M. Kim Speakman
DHS/HSI Special Agent, National Program Manager – Cyber
Crimes Center



- National Program Manager and Special Agent Kim Speakman is assigned to the Department of Homeland Security, Cyber Crimes Center (C3), Child Exploitation Investigations Unit (CEIU).
- Mr. Speakman began his law enforcement career in 2004 with the Air Force Office of Special Investigations protecting the Air Force's interest through a variety of means and methods.
- Prior to his assignment with Homeland Security Investigations (HSI) in 2010,
- Speakman has conducted a wide range of child exploitation investigations to include file sharing, undercover and reactive investigations.
- Mr. Speakman has also provided an abundant amount of internet safety presentations and public engagements to provide his audience with knowledge and the reality related to online activity. As part of the C3, CEIU,
- Mr. Speakman is assigned to the Intake and Investigations Section where he responds to a wide range of child exploitative material and conduct from around the world.

Mr. Mademba GUEYE
Membre du Forum de Dialogue des Magistrats Africains
Directeur Général du centre de Formation Judiciaire
République du Sénégal



- titulaire d'une maîtrise es sciences juridiques de l'UCAD, d'un brevet de l'ENAM, d'un DESS en droit des affaires, option banque de l'UCAD et doctorant en droit privé.
- Magistrat depuis 1997
- Directeur de la Justice de Proximité et de la Promotion de l'Accès au Droit au Ministère de la Justice.
- Substitut du procureur de la République près le Tribunal Régional Hors Classe de Dakar
- juge des flagrants délits et rattaché à la deuxième Chambre civile et commerciale au Tribunal régional hors classe de Dakar
- juge titulaire à la première Chambre civile et commerciale du Tribunal régional hors classe de Dakar
- de Président du Tribunal départemental de Tivaouane, de Président du Tribunal départemental de Mbour
- Conseiller technique au Ministère de la Justice chargé de la Justice de proximité
- Directeur de la Justice de Proximité et de la Promotion de l'Accès au Droit
- organisation de plus d'une vingtaine de formations sur la communications et rapports pour les acteurs de la justice de proximité et sur les techniques de médiation et de coaching sur l'écoute active et sur les techniques d'investigations sur la délinquance économique et financière.

Mme Mina Sougrati
juge au tribunal administratif de Casablanca
Fondatrice de l'Union des femmes juges du Maroc en 2016



- Holder of a bachelor's degree in private law in 1980, a diploma in human rights from Uppsala University in Sweden in 2010, a master's degree in public law from Hassan II University in Casablanca in 2012 and a bachelor's degree in English literature in 2017, she is a doctoral candidate in public law.
- She began her career at the Ministry of the Interior, where she held several positions. Magistrate since 2007
- President-elect of the International Association of Women Judges in Washington in 2023.
- President of the Pan-African Committee of Judges for Social Justice and Judicial Independence (appointed to the Vatican by Pope Francis in 2019).

Mr. Timothy P. Stone
Regional Attaché, Homeland Security Investigations



- He became the attaché in 2021 and was previously assigned to HSI Headquarters
- Chief for Central and South America and Operations Chief for Europe, Africa, and the Levant. Prior to his assignment to International Operations,
- Attaché Stone held various leadership positions within HSI.
- Mr. Stone was the Resident Agent in Charge for HSI offices in Winston-Salem, North Carolina, Alpine, Texas, and Presidio, Texas.
- Attaché Stone has also initiated and led numerous multiagency task forces, which included state, local, and federal law enforcement members working together to target criminal organizations threatening the finance, travel, and trade of the United States.
- Attaché Stone has more than 29 years law enforcement experience.
- He began his federal law enforcement career in 2002.
- Attaché Stone was a U.S. Border Patrol Agent assigned along the southern border of the United States.
- In 2003 he began his tenure as a special agent with U.S. Customs Service in El Paso, TX. Prior to his federal law enforcement career, Attaché Stone was a police officer in Midland, Texas.



Mme. KARIMA MKIKA
Fondatrice de l'Association Al Karam pour la protection de l'enfance



- Vice Présidente de la commission analyse de la conjoncture Rapporteur de l'avis sur le travail domestique, Conseil Economique Social et Environnemental
- Présidente Fondatrice de l'Association Al Karam pour la protection de l'enfance
- Présidente de l'Unité de Protection de l'Enfance
- Ex Consultante a l'Observatoire National des Droits de l'Enfant
- Consultante Banque Mondiale
- Consultante UNICEF

M. Matthew McKenzie
US DOJ NSD, Deputy Chief



- Matthew McKenzie serves as Deputy Chief in the U.S. Department of Justice's National Security Division.
- Mr. McKenzie has prosecuted a wide array of national security crimes ranging from export control and sanctions violations to espionage.
- Prior to joining the Department of Justice in 2015, Mr. McKenzie was an Assistant District Attorney in New York City where he specialized in prosecuting transnational narcotics networks.

Mr. Rafea BEN ACHOUR
Juge a la cour africaine des droits de l'homme et des peuples
République Tunisienne



- titulaire d'une d'un diplôme d'études supérieures de droit public, d'un diplôme d'études supérieures de Science politique, d'un Doctorat d'État en droit international, d'une Agrégation en droit public et science politique de l'Université de Tunis
- Juge à la Cour africaine des droits de l'homme et des peuples en juin 2014 pour un mandat de six ans. Il a été réélu en 2021 pour un second mandat de six ans.
- Professeur Émérite de droit public à la faculté des Sciences juridiques, politiques et sociales de l'Université de Carthage (Tunisie)
- Directeur honoraire du Laboratoire de droit international, juridictions internationales et droit constitutionnel
- Président d'Université, Ministre et Ambassadeur.
- Expert auprès de l'Union africaine sur la question de la transformation de la Commission de l'UA en Autorité de l'UA.
- Membre de la Commission de l'Union africaine sur le droit international (CUADI). Membre de l'Institut international des droits de l'homme. Membre fondateur de l'Académie internationale du droit constitutionnel, Membre du Conseil de l'Université des Nations Unies, Membre suppléant au sein de la Commission européenne pour la démocratie.

Mr. SEYID ELGHEYLANI
Président tournante de l'Instance Judiciaire de l'Union du Maghreb Arabe
République Islamique de Mauritanie



- titulaire d'une Diplôme de magistrat 1983 ; Attestations de réussite aux sessions de perfectionnement de magistrats, Diplôme de spécialité de l'institut international d'administration publique, Certificat de stage international délivré par la librairie juridique du congrès américain, Diplôme de spécialité de l'institut international d'administration publique de PARIS (I.I.A.P), Certificat de tournéc d'information sur le système judiciaire et pénitentiaire des USA délivré par le département d'Etat américain, Plusieurs Diplômes de spécialité de l'Institut International du Droit du Développement (I.D.L.I) de Rome
- Magistrat depuis 1983
- Présidence tournante de l'Instance Judiciaire de l'Union du Maghreb Arabe
- Président de la Cour Suprême
- Procureur Général près la Cour Suprême
- Vice-Président de l'Instance judiciaire de l'Union du Maghreb Arabe
- Inspecteur Général de l'Administration judiciaire et Pénitentiaire au Ministère de la Justice,
- Procureur Général Près la cour Suprême, membre du Conseil Supérieur de la Magistrature
- Directeur de la Législation au Premier Ministère
- Juge d'instruction au tribunal de la wilaya du Brakna
- Procureur de la République près le tribunal de la Wilaya du HODH ECHARGHI à Néma Cabinet du Ministre de la Justice à Nouakchott
- Juge d'instruction à la cour spéciale de justice
- Procureur de la République près le tribunal de la Wilaya de Nouakchott.

M. Mark Meyers
DHS/CBP NTC, IITF



- Mr. Meyers has over 17 years of law enforcement experience with the US Department of Homeland Security.
- He patrolled the United States Southwest border for eight years as a US Border Patrol agent, apprehending smugglers and foreign nationals attempting to enter the United States illegally.
- working as a Customs and Border Protection (CBP) officer and worked seaport and land border operations at two of the largest ports on the United States West Coast.
- Mr. Meyers is currently assigned to the CBP National Targeting Center and works with the International Interdiction Task Force (IITF) as a subject matter expert in detecting and disrupting transnational criminal networks and their associates involved in human smuggling and human trafficking.
- His coordination with United States and foreign law enforcement agencies has led to the arrests of several human smugglers and the dismantling of their smuggling networks worldwide.
- Mr. Meyers is also a certified Emergency Medical Technician and has responded to numerous medical emergencies in the line of duty.



M. Bobbi Smith
HSI ICHIP SA Advisor, Eastern Europe/Central Asia



- Ms. Bobbie Smith is an HSI National Program Manager (NPM) at the IPR Center and currently based at the U.S. Embassy in Athens, Greece serving as the HSI ICHIP Special Agent Advisor for Eastern Europe and Central Asia. Ms. Smith supports intellectual property enforcement efforts, case-based mentoring, and capacity building efforts with foreign counterparts in the region.
- Ms. Smith has been a Special Agent for HSI for over 19 years, serving in offices in Atlanta, Georgia, Los Angeles, California, and Fairfax, Virginia. She has conducted various types of criminal and administrative investigations, provided outreach and training to field agents, and served as the Acting Group Supervisor for the Narcotics and Gangs Group in the HSI Orange County, California field office. Ms. Smith served as the IPR Center's NPM for the International Outreach and Training Program. She engaged with public and private sectors through global training and capacity building to facilitate information sharing, increase investigative capacity, and raise awareness of the dangers of Intellectual Property crimes throughout the world. Ms. Smith also served as the IPR Center's NPM for the Tobacco Smuggling and In-Bond Diversion Programs. Prior to becoming a Special Agent, Ms. Smith served as an Import Specialist with U.S. Customs and Border Protection (CBP) for over 12 years in Cleveland, Ohio and Charleston, South Carolina. Ms. Smith is from Cleveland, Ohio, where she began her government career with the U.S. Customs Service.

M. Jaouad BOUIR
Membre a l'Association Marocaine des Magistrats



- Doctoral researcher, technician specialized in media programming
- Searcher in criminal science
- Editor at the Faculty of Medicine, Marrakech
- Deputy Public Procureur before the first instance Tribunal of Casablanca

Mme. Bouchra SALIM
Présidente d'association marocaine des femmes juges depuis 2022



- Bachelor's degree in private law and postgraduate diploma in business law
- Magistrate since 2001 Advisor to the Commercial Court of Appeals in Casablanca
- Magistrate at first instance 4 years
- Magistrate at the Public Prosecutor's Office
- Magistrate at the Commercial Court of Casablanca

Jared McDaniel
HSI Special Agent-Phoenix, AZ



- Mr. McDaniel started his law enforcement career while on active duty with the United States Coast Guard.
- His career began as an aviation precision marksman conducting counter narcotic and counter terrorism operations.
- he began the next phase of his career with the United States Border Patrol.
- He began working as a task force officer with Homeland Security Investigations (HSI) conducting human smuggling investigations. August of 2016,
- he transferred to HSI where he continued to conduct human smuggling investigations on an international scale in Phoenix, Arizona.

Mr. Ghislain GRESENGUET
Membre du Forum de Dialogue des Magistrats Africains
Magistrat, Chargé de Mission Agent Judiciaire de l'Etat
République Centrafricaine



- titulaire d'un Brevet de 3ème Cycle, Section Judiciaire, Ecole Nationale d'Administration et de Magistrature (ENAM) Bangui; Maîtrise en Droit Privé, option Droit des Affaires; Licence en Droit Privé, (Université de Bangui) ;
- Magistrat depuis 2000
- Nommé Directeur des Affaires Pénales et des Grâces
- Premier Avocat Général Près La Cour d'Appel de Bangui (Procureur Général Adjoint)
- Procureur de la République près le Tribunal de Grande Instance de Bangui ;
- Conseiller à la Cour d'Appel de Bouar ;
- Procureur de la République près le Tribunal de Grande Instance de Bouar ;
- Président du Tribunal de Bozoum ;
- Juge d'Instruction au Tribunal de Grande Instance de Bangui ;
- Substitut du Procureur, près le Tribunal de Grande Instance de Bangui.

Mr. Paulo Daniel COMOANE
Juge au Tribunal Administratif de l'Union Africaine
République du Mozambique



- titulaire d'un doctorat en droit de l'Université de Gand, Belgique
- Juge à la Cour administrative suprême du Mozambique
- Juge au Tribunal administratif de l'Union africaine,
- 11 ans juge conseiller au Tribunal Administratif (MOZAMBIQUE)
- professeur à l'Université Eduardo Mondlane (matières de droit administratif, de droit de la sécurité sociale et de droit de la propriété).

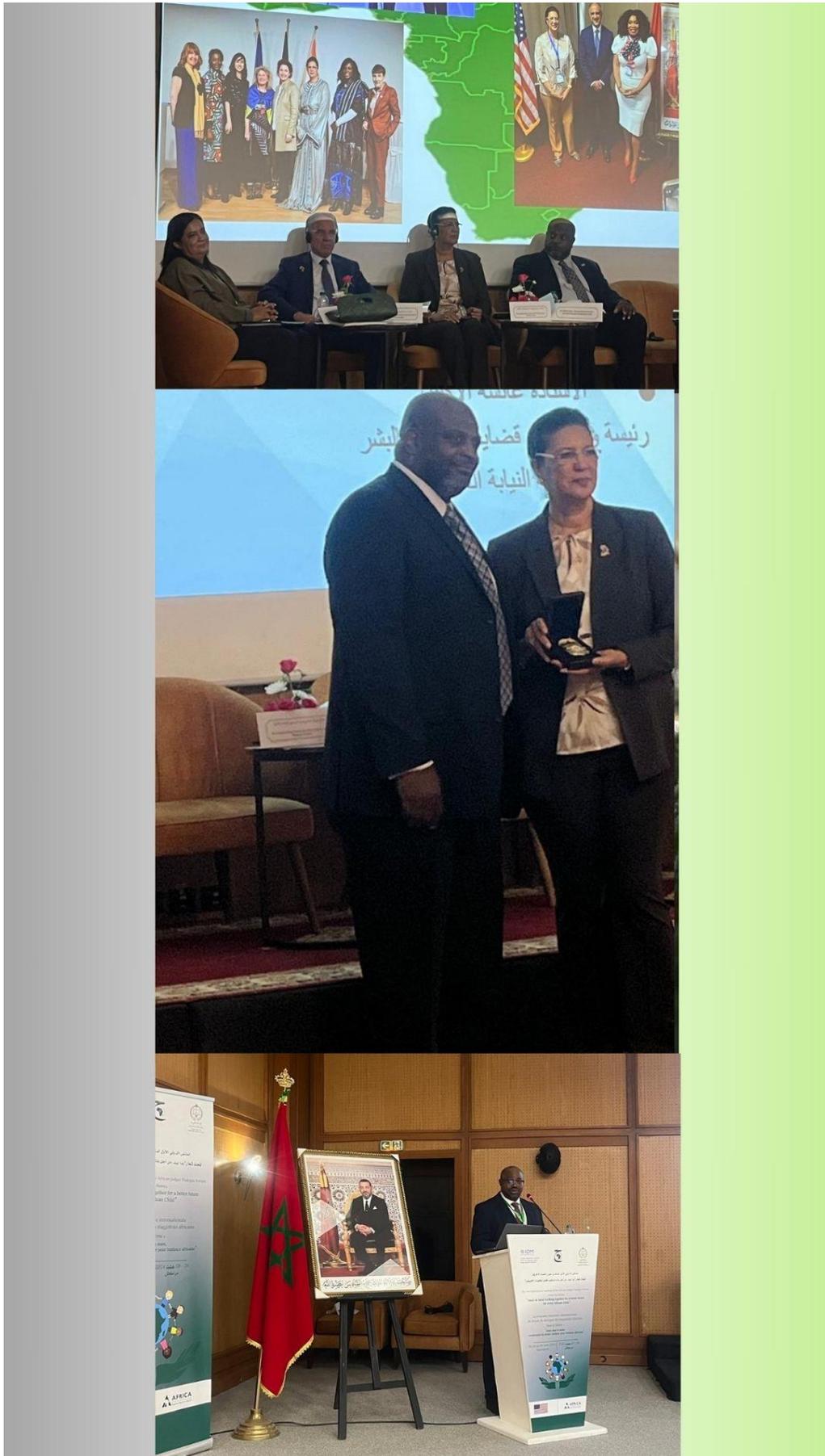
Mme. Sanâa Kiadi
Member of the African Migration Observatory



- Executive Master of Science in Geopolitics and Geo-economics of Emerging Africa from HEC Paris/UM6P - Morocco,
- Senior Officer at the African Migration Observatory,
- Served as the Public Policy and Government Affairs Director for Morocco and West Africa for several lobbying agencies,
- The Head of Public Affairs and Public Relations for West Africa at OCP Africa.
- Senior Advisor for Strategic Communication, Digital Marketing, Public Affairs, and Public Relations at the Moroccan Ministry of Foreign Affairs in charge of Moroccans living abroad and Migration. Her early career was dedicated to diplomacy and protocol.
- Served as the Communication and Protocol Manager at the UAE Diplomatic Mission to ICAO
- Senior Executive for External Affairs at the United Arab Emirates Federal General Civil Aviation Authority.
- Sanaa has completed certificates in Entrepreneurship in Emerging Economies, Critical Thinking and Problem-Solving, International Protocol Management, United Nations Protocol, and Multilateral Conferences and Diplomacy.
- Expert in international relations, diplomacy, and migration

ألبوم صور











الاختتام



المشاركين

					
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية	قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب	برنامج الهجرة الاقليمي في افريقيا	منظمة الهجرة الدولية	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	رئاسة النيابة العامة
					
جمهورية الكويت ديفوار	مجلس أوروبا بالمغرب	الاتحاد الافريقي للهجرة	U.S Customs and Border Protection	Federal Bureau of Investigation	Homeland Security Investigations
					
الجمهورية التونسية	جمهورية افريقيا الوسطى	الجمهورية الموريتانية الاسلامية	جمهورية السنغال	جمهورية الموزمبيق	جمهورية الطوغو
					
الجمعية المغربية للنساء	نادي قضاة المغرب	اتحاد قاضيات المغرب	رابطة قضاة المغرب	الجمعية المغربية للقضاة	الودادية الحسنية

القاضيات					للقضاة
----------	--	--	--	--	--------

الشركاء



الفهرس

6.....	ديباجة.....
8.....	كلمة رئيسة المنتدى
11.....	الورقة التقديمية للندوة العلمية مراكش غشت 2024.....
15.....	الكلمة الافتتاحية للضيوف المتميزين.....
17.....	كلمة السيدة جميلة صديقي رئيسة منتدى حوار القضاة الافارقة.....
	كلمة ممثل السيد رئيس النيابة العامة، السيد أحمد والي علمي رئيس قطب الدعوى العمومية وتتبع تنفيذ
21.....	السياسة الجنائية وتحليل ظاهرة الجريمة.....
25.....	كلمة السيد Willie CRUMP
27.....	كلمة السيدة GOMEZ MORTE Carmen رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب
30.....	كلمة الدكتور رسول ممثل منظمة الهجرة الدولية المنسق الدولي لبرامج دول شمال إفريقيا والسودان
34.....	مداخلات السيدات والسادة المشاركين في الملتقى
35.....	مداخلة السيدة سناء قيادي، مستشارة بالمرصد الافريقي للهجرة.....
	مداخلة الأستاذة عائشة الإكليل قاضية ملحقة برئاسة النيابة العامة تحت عنوان: "دور النيابة العامة في
40.....	جرائم الإتجار بالبشر"
	مداخلة السيدة JOSEPHINE SUZANNE EBAH NEE TOURE قاضية، عضوة بمحكمة العدل للاتحاد
51.....	الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تحت عنوان:.....
57.....	مداخلة السيدة GOMEZ MORTE Carmen رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب
66.....	مداخلة السيد Mademba GUEYE مدير عام مركز التكوين القضائي بجمهورية السنغال.....
76.....	مداخلات الوفد الأمريكي.....
79.....	البيان الختامي وتوصيات اللقاء العلمي لمنتدى حوار القضاة الافارقة.....
80.....	البيان الختامي
89.....	المرفقات.....
90.....	البلاغات الصحفية.....

110.....	رسائل شكر
112.....	سير ذاتية للمشاركين
123.....	ألبوم صور
129.....	المشاركين
131.....	الشركاء
132.....	الفهرس